الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

LAMOD
Laboratoire de recherche

بالتعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني
في إطار فرقة بحث:
التحكيم التجاري الدولي في الجزائر بين النظرية والتطبيق

ملتقى وطني حضوري/افتراضي حول

المقـــــــــاول الذاتـــــــــــي
في القانـــــــــون الجزائري

ملخص أشغال الملتقى

يوم 22 أكتوبر 2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــامعة مولـــــود معمـــــري تيـــــزي وزو
كليـــــة الحقـــــوق والعلـــــوم السيـــــاسية
قســـــــم الحـــــقوق

بالتعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني
في إطار فرقة البحث
التحكيم التجاري الدولي في الجزائر بين النظرية والتطبيق

تنظّم
ملتقى وطني حضوري / افتراضي عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد حول:

المقـــــــــــاول الذاتي في القانـــــــــــــون الجزائري

يوم 28 ماي 2025

الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د بودة محمد (رئيس جامعة مولود معمري، تيزي وزو)

المشرف العام للملتقى

أ.د إقلولي محمد (عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية)

مديرة المخبر

أ.د صبايحي ربيعة

رئيسة فرقة البحث

أ.د حسين فريدة

رئيسة الملتقى

د. أيت ساحد كهينة

ديبـــــاجة الملتقى

عرفت الجزائر اهتماما متزايدا بالمقاولاتية في السنوات الأخيرة، خاصة مع تغيير سياستها الاقتصادية التي تستوجب عليها مسايرة ومواكبة اقتصاد الدول المتقدمة، والذي لا يكون سوى بالبحث عن مداخيل أخرى غير المحروقات. لذلك عمدت إلى وضع آليات لدعم المقاولاتية وتنميتها خاصة لدى فئة الشباب، وفي سبيل ذلك أصدرت مجموعة من القوانين للاهتمام بالمؤسسات الفتية، فبدأت بتدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2001، وبعدها عام 2017، كما وضعت أحكاما خاصة بالمؤسسات الناشئة سنة 2020، من أجل تشجيع الأفكار الابتكارية.

واستكمالا لهذه الإصلاحات، وبهدف القضاء على الضعف السائد في الاقتصاد الوطني، وتماشيا مع مبدأ حرية المقاولة المكرس في التعديل الدستوري الأخير بموجب المادة 61 منه، وضع المشرع الجزائري قانونا لتنظيم العديد من الأنشطة غير المقننة، والتي تتعلق خاصة بمجال التكنولوجيا الحديثة، لاسيما الخدمات الرقمية والنشاطات ذات الصلة، وهو القانون رقم 22-23الذي يتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي، وذلك بهدف تشجيع المبادرة الفردية ودعم الاقتصاد الوطني لتسهيل الطريق على الشباب للولوج إلى سوق العمل، واستغلال مهاراتهم المهنية في أنشطة ربحية، والقضاء على البطالة، فضلا عن تشجيعهم على التحول إلى رواد أعمال من خلال تحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقية.

كما دعم المشرع الجزائري هذا القانون، بمجموعة من المراسيم التنفيذية في نفس السنة لتنفيذ ما جاء في هذا الأخير من أحكام قانونية.

إشكاليـــــــــــة الملتقى الوطني

بناء على المعطيات السابقة، نتساءل عن: المركز القانوني للمقاول الذاتي، وعن فعالية النصوص القانونية المنظمة له في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

محـــــــــــاور الملتقـــــــى

المحور الأول: مفهـــوم المقـــاول الذاتـــــي

- تعريفه، خصائصه، تمييزه عن الأنظمة المشابهة له.
- شروط الاستفادة من نظام المقاول الذاتي.
- أهمية المقاول الذاتي القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية، ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني: أحكام الاستفـادة من نظام المقاول الذاتي

- الإجراءات الإدارية اللازمة لتسجيل المقاول الذاتي.
- الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي (تنظيمها ، سيرها،مهامها).
- حقوق والتزامات المقاول الذاتي ، وجزاء الاخلال بالالتزامات.
- الامتيازات الممنوحة للمقاول الذاتي.

المحور الثالث: المقاول الذاتي في التشريعات المقارنة.

- المقاول الذاتي في التشريعات العربية
- المقاول الذاتي في التشريعات الغربية

المحور الرابع: المعوقات والعراقيل التي تعترض المقاول الذاتي، والحلول المقترحة.

- المعوقات والعراقيل التي تعترض المقاول الذاتي.

- الحلول المقترحة من أجل نظام قانوني فعال للمقاول الذاتي.

أهداف الملتقـــــــــــــــــــــــى الوطنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــى

1 - التعريف بالمقاول الذاتي، وإبراز ما يميزه عن الأنظمة المشابهة.

2- تحديد النظام القانوني للمقاول الذاتي.

3- إبراز دور المقاول الذاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- الوقوف عند تجارب الدول الأخرى.

5- تحديد مختلف المعوقات والعراقيل التي تعترض المقاول الذاتي، والبحث عن الحلول لتجاوزها.

رئيسة اللجنة العلمية: أ. د. إقلولي ولد رابح صافية، أستاذ، جامعة تيزي وزو

أعضاء اللجنة العلمية

1. أ.دإقلولي محمد، أستاذ التعليم العالي.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
2. أ.د تاجر محمد،أستاذ التعليم العالي.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
3. أ.د صبايحي ربيعة، أستاذ التعليم العالي..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
4. أ.د حسين فريدة، أستاذ التعليم العالي..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
5. أ.دسي يوسف كجار زاهية حورية، .....أستاذ التعليم العالي جامعة مولود معمري تيزي وزو.
6. أ.د سعيداني لوناسي ججيقة، أستاذ التعليم العالي..... .جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
7. أ.د شيخ ناجية، أستاذ التعليم العالي.....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
8. أ.د حسين نوارة، أستاذ التعليم العالي..... جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
9. أ.د أيت وازو زاينة، أستاذ التعليم العالي..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
10. أ.د معاشو نبالي فطة، أستاذ التعليم العالي.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
11. أ.د فتحي وردية، أستاذ التعليم العالي.....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
12. أ.د أمازوز لطيفة، أستاذ التعليم العالي.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
13. أ.د كسال سامية، أستاذ التعليم العالي.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
14. أ.د يسعد حورية، أستاذ التعليم العالي..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
15. أ.د حسان نادية، أستاذ التعليم العالي.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
16. أ.د إرزيل الكاهنة، أستاذ التعليم العالي... .....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
17. أ.د داودي أونيسة، أستاذ التعليم العالي .....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
18. أ.د دخلافي سفيان، أستاذ التعليم العال..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
19. أ.د زيد المال صفية، أستاذة التعليم العالي،.....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
20. أ.د عسالي عبد الكريم، أستاذ التعليم العالي..... جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.
21. أ.د تياب نادية، أستاذ التعليم العالي..... جامعة سكيكدة.
22. أ.د حساين سامية، أستاذ التعليم العالي.....جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

23.أ.د. زايدي حميد، أستاذ التعليم العالي.....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
24.أ.د حمليل نوراة، أستاذ التعليم العالي..... جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
25.أ. د.حمادوش أنيسة، أستاذ التعليم العالي..... جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
26.أ.د مختور دليلة، أستاذ التعليم العالي..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
27.أ.د. أوباية مليكة، أستاذ التعليم العالي..... .جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
28.أ.د. حابت أمال، أستاذ التعليم العالي..... جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
29.أ.د أيت قاسي حورية، أستاذ التعليم العالي..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
30.أ.د قونان كهينة، أستاذ التعليم العالي.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
31.د. أيت ساحد كهينة،أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
32.د. مواسي العلجة، أستاذة محاضرة "أ"..... جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
33.د.شتوان حياة، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة محند ولحاج، البويرة.
34.د. زرورو ناصر، أستاذ محاضر "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
35.د. بوخرس بلعيد، أستاذ محاضر "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
36.د.بن نعمان فتيحة ، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
37.د.موساوي ظريفة، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
38.د.بلميهوب عبد الناصر، أستاذ محاضر "أ" ..... جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
39.د. أيت مولود فاتح، أستاذ محاضر "أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
40.د. أيت مولود سامية، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
41.د.تدريست كريمة، أستاذة محاضرة ..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
42.د. القبي حفيظة، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
43.د.دراني ليندة، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
44.د.بنابي سعاد، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة الجلفة.
45.د. نعار فتيحة،أستاذة محاضرة "أ"..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
46.د.حدوش وردية، أستاذة محاضرة "أ"..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
47.د.أرتباس نذير، أستاذ محاضر "أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
48.د. عمورة عيسى،أستاذ محاضر "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
49.د.قوسم غالية، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
50.مخلوفي مليكة، أستاذة محاضر ة"أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
51.د. سليماني حميدة، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
52.د. قنيف غنيمة، أستاذة محاضر ة"أ..... جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
53.د.إدرنموش أمال، أستاذة محاضرة" أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
54.د. أعراب أحمد، أستاذ محاضر "أ"..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
55.د. براهيمي صفيان، أستاذ محاضر "أ"..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
56.د.بومدين سامية، أستاذة محاضر ة"أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
57.د.عميري فريدة، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
58.د. عيلام رشيدة، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
59.د. أيت يوسف صبرينة، أستاذة محاضرة"أ..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
60.د. أعراب كميلة،أستاذة محاضر ة"أ"..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.

رؤساء اللجنة التنظيمية:

د. مواسي العلجة **د. أيت ساحد كهينة**

أعضاء اللجنة التنظيمية

1. د.ماديو ليلى، أستاذة محاضرة "أ"..... جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
2. د.أومايوف محمد، أستاذ محاضر "أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
3. د. علي أحمد رشيدة، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
4. د. دوان فاطمة، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
5. د. عبد الدايم سميرة، أستاذة محاضرة "أ"... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
6. د. مومو نادية، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
7. د. موزاوي علي، أستاذ محاضر "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
8. .د. حامل صليحة، أستاذة محاضر ة"أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
9. د. تاجر كريمة، أستاذة محاضرة "أ" .....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
10. د. دحماني فريدة، أستاذة محاضرة "ب"....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
11. د. الجوزي عز الدين، أستاذ محاضر "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
12. د. خلوي خالد، أستاذ محاضر "أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
13. د. براهيمي نادية، أستاذة محاضرة "ب" ....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
14. د. زريول سعدية، أستاذة محاضرة"ب" ....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
15. د. إقرشاح فاطمة، أستاذة محاضرة "ب"....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
16. د.عباشي كريمة، أستاذة محاضرة "ب".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
17. د. بن طالب ليندا، أستاذة محاضرة "أ".....جامعة مولود معمري،تيزي وزو.
18. د. أيت شعلال لياس، أستاذ محاضر"ب"...جامعة مولود معمري تيزي وزو.
19. د. زياد محمد أنيس، أستاذ محاضر "ب"....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
20. د. حاتم مولود، أستاذ محاضر "ب".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
21. د. سايكي وزنة، أستاذة محاضرة "ب".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
22. زقان نبيل، أستاذ مساعد"أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
23. ياحي ليلى، أستاذة مساعدة"أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
24. سي محي الدين صليحة، أستاذة مساعدة"أ"..... جامعة مولود معمري تيزي وزو.
25. أوديع نادية، أستاذة مساعدة"أ".....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
26. كريم غانية، أستاذة مساعدة" أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
27. إسمي قاوة فضيلة، أستاذة مساعدة" أ".....جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
28. ط. د كاسوري صونيا، طالبة دكتوراه.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
29. ط. د اقلولي فيصل، طالب دكتوراه .....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
30. ط. د ملياني دهلوك، طالب دكتوراه.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
31. ط. د بوكروش نعيم، طالب دكتوراه.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.

المقرر العام للملتقى: أ. زقان نبيل..... جامعة مولود معمري تيزي وز

اللجنة التقنية للملتقى

نعار شابحة، الأمينة العامة لكلية الحقوق والعلوم السياسية
مزايير كريمة، موظفة بمصلحة الإعلام الآلي

رئيسة لجنة التوصيات: أ.د فتحي وردية

أعضاء لجنة التوصيات

أ.د إقلولي ولد رابح صافية

أ.د حمليل نوارة

أ.د حابت آمال

د. أيت ساحد كهينة

د. مواسي العلجة

د. ماديو ليلى

د. دراني ليندة

د. قوسم غالية

د. تدريست كريمة

د. قنيف غنيمة

د. دحماني فريدة

د. زقان نبيل

د. حاتم مولود

د. زياد محمد أنيس

د. أيت شعلال إلياس

"المقاول الذاتي والتحول نحو الاقتصاد الرقمي: بين التمكين الذاتي والتنمية الاقتصادي"

د. جخدم موسى

أستاذ محاضر "أ"

جامعة الأغواط

البريد الإلكتروني: mo.djokhdem@lagh-univ.dz

الملخص:

يعتبر المقاول الذاتي أحد أبرز النماذج الاقتصادية التي برزت في العصر الحالي والرقمي حيث أضحى فاعلا محوريا في المشهد الاقتصادي الجديد القائم على التكنولوجيا الرقمية. فمع تطور أدوات الاقتصاد الرقمي، من منصات التجارة الإلكترونية والعمل الحر إلى تقنيات الدفع الإلكتروني، برزت فرص واسعة أمام الأفراد للتحول من مجرد مستهلكين إلى منتجين مستقلين، قادرين على خلق القيمة وإدارة مشاريعهم الخاصة.

حيث تسعى ورقتنا البحثية إلى مقاربة دور المقاول الذاتي في التحول الرقمي للاقتصاد، باعتباره رافعة مزدوجة تجمع بين التمكين الذاتي للأفراد، وبين الإسهام في الدينامية الاقتصادية المحلية والوطنية .كما يرصد أثر الرقمنة في تخفيض عوائق الولوج إلى عالم المقاولة، مثل تقليص التكاليف. غير أن هذا المسار لا يخلو من التحديات، أبرزها هشاشة الوضعية القانونية والاجتماعية للمقاولين الذاتيين، وكذا محدودية التكوين الرقمي،وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في البلدان النامية حيث البنية التحتية الرقمية ما تزال غير مكتملة، والسياسات العمومية غالبًا ما تكون متأخرة عن مواكبة هذا التحول.

بناءً على ذلك، تبرز هاته الورقة البحثية أهمية بلورة سياسات تكاملية رقمية تعزز من مكانة المقاول الذاتي، من خلال برامج تكوين مستمر، بما يضمن الحماية والاعتراف المؤسسي بهذا الفاعل الجديد، ودمجه ضمن التصور الاستراتيجي للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : المقاول الذاتي ،الاقتصاد الرقمي، التمكين الاقتصادي ،التحول الرقمي، التنمية المستدامة.

"الأهمية السوسيو -اقتصادية للمقاول الذاتي وأثرها على ارساء أهداف التنمية المستدامة "

حليمي عواطف

طالبة دكتوراه

جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف

a.halimi@univ-eltarf.dz

الملخص :

تركز دراستنا هذه على أهمية المقاول الذاتي كفاعل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك من خلال التركيز على العوامل السوسيو - اقتصادية التي تحفز وتعيق دوره هذا خصوصا فيم تعلق بتأثيره على التنمية المستدامة، اعتمدا تحليل على

ما تم الوصول اليه من الادبيات حول الموضوع واسقاطها على الواقع الجزائري كنموذج ، وهذا بهدف الكشف عن الآليات السوسيو – اقتصادية الني يؤثر من خلالها المقاول الذاتي في التنمية المستدامة، ثم اقتراح حلول لتفعيل دوره اكثر مع وضع بعض التوصيات للجهات المعنية .

الكلمات المفتاحية : المقاول الذاتي ؛ التنمية المستدامة ؛ العوامل السوسيو -اقتصادية .

" قراءة في أحكام القانون رقم 22- 23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي"

د. أيت ساحد كهينة

أستاذة محاضرة"أ"

جامعة مولود معمري- تيزي وزو-

الملخص:

عمدت الجزائر من أجل مواجهة البطالة وترسيخ ثقافة العمل الحر والمبادرة الفردية إلى استحداث آلية قانونية جديدة للتشغيل، فأصدرت القانون رقم 22-23 المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي، بهدف تأطير النشاط الاقتصادي الفردي الممارس في إطار غير رسمي، وتسهيل الادماج في الاقتصاد الرسمي، حيث عمل المشرع من خلاله على تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير الحوافز الاقتصادية والاجتماعية للراغبين في الدخول في هذا النظام.

ومن خلال هذه المداخلة سوف يتم البحث عن المستجدات التي أتى بها هذا القانون، لاسيما ما تعلق منها بالشروط الواجب توافرها في الشخص الراغب اكتساب صفة المقاول الذاتي، أو تعلق بالحقوق والالتزامات التي سوف يخضع لها، وأخيرا الامتيازات التي يمنحها له هذا النظام.

الكلمات الدالة: المقاول الذاتي، الشروط، الحقوق، الالتزامات، الامتيازات.

"ماهية المقاول الذاتي وفقا للتشريع الجزائري"

د. بوخاري مصطفى أمين

أستاذ محاضر "أ"

جامعة أحمد زبانة غيليزان

mustapha.boukhari@univ-relizane.dz

الملخص:

أصبحت فكرة المقاول الذاتي منتشرة في المجتمع الجزائري و بالأخص وسط الشباب الذي يريد تطوير أفكاره التجارية بطريقة آمنة و سليمة و هو الأمر الذي يقتضي أن يتعرف هذا المقاول المستقبلي معنى المقاول الذاتي، وعليه لابد من وضع تعريف واضح وسليم و خصوصا بسيط يفهمه عامة الناس بالإضافة إلى تحديد الخصائص التي تميزه، و تسمح بجذب الأفراد إليه، و في سبيل ذلك سعى المشرع الجزائري إلى وضع منظومة قانونية يحدد فيها أهم ما يجب على المقاول الذاتي أن يعرفه، من خلال صدور قانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي الخاص بالوكالة الوطنية للمقاول الذاتي و المرسوم الخاص قائمة النشاطات المؤهلة لها .

الكلمات المفتاحية: المقاول الذاتي، النشاط التجاري، الاقتصاد الوطني، الشباب، البطالة .

" الامتيازات الممنوحة للمقاول الذاتي في إطار أحكام قانون رقم 22_23"

د. سعدي سامية

أستاذة محاضرة "ب"

جامعة مولود معمري تيزي وزو

samia.saadi@ummto.dz

الملخص

تعتبر المقاولة الذاتية من العوامل الحيوية في تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العديد من الدول من بينها الجزائر، حيث تساهم المقاولة الذاتية في توفير فرص العمل و تعزيز الابتكار و تحفيز النشاط الاقتصادي و مع تصعيد الاهتمام الدول به أصبحت تسعى إلى دعم المبادرات الفردية التي تقود إلى إقامة مشاريع صغيرة و متوسطة لما لها من دور في امتصاص البطالة و التحقيق التنمية الاقتصادية و استدامتها.

مما أدى بالمشرع الجزائري إلى صدور قانون رقم 22_23، المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي في الجزائر بهدف تنظيم نشاط المقاول الذاتي، مما يسمح للأفراد فرصة ممارسة انشطاتهم التجاري بشكل قانوني، حيث منح هذا القانون مجموعة من الامتيازات من أجل

تشجيع الولوج لهذا النظام، سواء من خلال استفادته من محاسبة مبسطة أو الإعفاء من القيد في السجل التجاري بالإضافة إلى تمتع المقاول الذاتي من نظام ضريبي تفصيلي إلا انه الزامه بمجموعة من الالتزامات تعتبر بسيطة و غير معقدة، و عليه نتساءل: **فيما تتمثل الامتيازات التي منحها المشرع الجزائري في إطار قانون رقم 22_23؟**

و الإجابة على هذه الإشكالية تتمثل في محوريين:

المحور الأول : مفهوم المقاول الذاتي

المحور الثاني: الامتيازات الممنوحة للمقاول الذاتي

" قراءة في أحكام القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي "

د. مجدوب عبد الحليم

أستاذ محاضر أ

المركز الجامعي – مغنية -

abdelhalimmedjdoub@yahoo.com

الملخص:

سنحاول من خلال مداخلتنا هاته التعريف بالمقاول الذاتي وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية لأحكام القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وذلك من خلال اعتمادنا تقسيما ثنائيا، حيث سيتم التعرف على مفهوم المقاول الذاتي وذلك من خلال إعطاء بعض التعريفات الخاصة به وتمييزه عن بعض النظم المشابهة في المحور الأول، وكذا التطرق إلى أهم الخصائص وكذا الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها في المحور الثاني، على أن نحاول الخروج في الأخير بمجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: مقاول ذاتي، سجل وطني، مؤهلات، نشاط، مؤسسة.

" النظام القانوني للمقاول الذاتي في تونس –دراسة في الحوافز والضمانات "

د. يعقوبي خالد

دكتوراه علوم

مركز التكوين المتواصل علي كافي تندوف

yagoubi44k@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى دراسة النظام القانوني المنظم لوضعية المبادر الذاتي (المقاول الذاتي) في تونس، وذلك من خلال تسليط الضوء على الحوافز التي يقدمها المشرّع لتشجيع ريادة الأعمال الفردية، مقابل الضمانات القانونية الممنوحة لهذه الفئة من الناشطين الاقتصاديين. ويُعدّ نظام المبادر الذاتي من الآليات الحديثة التي اعتمدتها الدولة التونسية لدعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وتعزيز الإدماج المهني ومكافحة البطالة، خصوصًا في صفوف الشباب وحاملي الشهادات العليا.

تتناول الدراسة تحليل الإطار القانوني المنظم للمبادر الذاتي، كما ورد في المرسوم عدد33 لسنة 2020، على غرار قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمراسيم الترتيبية، والمذكرات التوجيهية الصادرة عن الوزارات المعنية، ويستعرض هذا المرسوم الحوافز الجبائية والاجتماعية والإدارية التي يوفرها التشريع لفائدة المبادرين الذاتيين، بما في ذلك تبسيط الإجراءات، وتخفيف الأعباء المالية، وتسهيل النفاذ إلى التغطية الاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على المقاربة التحليلية-الوصفية في قراءة النصوص القانونية ومنها المرسوم رقم33 لسنة 2020 المنظم لنظام المبادر الذاتي، ، وذلك من أجل تقديم رؤية شاملة للإطار التشريعي ومدى انسجامه مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة." وخلصت الدراسة الى جملة من النتائج اهمها ،انه رغم وجود حوافز هامة كالإعفاء الجبائي ، وتبسيط الإجراءات ، إلا أن آليات تطبيقها ما تزال ضعيفة وغير متجانسة بين الجهات، كما اوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها أن نجاح نظام المبادر الذاتي يقتضي مراجعة بعض جوانب الإطار القانوني، وتعزيز آليات المرافقة والتأطير، وتحقيق التوازن بين تشجيع المبادرة الفردية وضمان الاستقرار القانوني والاجتماعي للمبادرين.

كلمات مفتاحية: المبادر الذاتي – ريادة الأعمال –الحوافز القانونية – الضمانات الاجتماعية – التشريع التونسي .

L’auto-entrepreneuriat en Algérie : état des lieux.

CHEIKH Taous

Doctorante en sciences économiques, université Mouloud MAMMERI Tizi-Ouzou

E-mail : taous.cheikh@ummto.dz

AKNINE-SOUIDI Rosa

Professeur en sciences économiques, université Mouloud MAMMERI Tizi-Ouzou

E-mail : rosa.aknine@ummto.dz

L’expression « d’auto-entrepreneur », reflète en réalité une nouvelle manière d’exercer une activité indépendante et s’inscrit dans un modèle d’emploi plus flexible et individualisé.

En Algérie, cette nouvelle forme de travail demeure récente, le statut de l’auto-entrepreneur a été officiellement institué par la loi 22-23 du 18 décembre 2022 (J O RA N° 85).

La présente communication, vise à mettre en lumière ce nouveau statut et à faire connaitre l’ensemble des informations qui s’y rapportent et établir un état des lieux des différents dispositifs publics d’accompagnement mis en place, en mettant en évidence leurs apports et leurs limites. La problématique posée est la suivante : **Quel est l’état des lieux actuel de l’auto- entrepreneuriat en Algérie ?**

Pour y répondre, nous avons adopté une méthodologie fondée sur l’exploitation des données statistiques officielles, la réalisation des entretiens semi-directifs auprès des différents responsables (ANAE, ANGEM, Banques), ainsi que sur l’analyse documentaire des dispositifs institutionnels et réglementaires existants.

Les résultats révèlent que malgré l’intérêt manifesté, notamment chez les jeunes, des contraintes se posent telles que ; l’accès limité aux marchés et des zones d’ombre relatives à la fiscalité et aux cotisations sociales. Plusieurs pistes de solutions sont envisagées, comme l’organisation des journées d’information et de vulgarisation, la levée des ambiguïtés fiscales et sociales, ainsi que le renforcement des capacités managériales et numériques des auto-entrepreneurs à travers la formation et l’accompagnement.

نحو تأصيل مفهوم المقاول الذاتي في ظل والثورة الصناعية الرابعة و الاقتصاد الرقمي

لونيس إسماعيل

طالب دكتوراه

جامعة مولود معمري تيزي وزو.

smail.lounis@ummto.dz

ملخص:

يُمثل المقاول الذاتي فاعلًا اقتصاديًا جديدًا أفرزته التحولات العميقة في بنية الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل صعود الاقتصاد الرقمي وتنامي أنماط الشغل غير التقليدية. ويقوم هذا النموذج على ممارسة نشاط اقتصادي بشكل فردي ومُنظّم، وفق إطار قانوني مبسط، يُميّزه عن مفاهيم قريبة كالعامل المستقل أو المقاول التقليدي.

كما يتطلب الانخراط في هذا النظام مجموعة من الشروط، منها التسجيل الرسمي وتحديد طبيعة النشاط ضمن لائحة معترف بها. وتبرز أهمية المقاول الذاتي في أبعاده القانونية، من

خلال تقنين الاقتصاد غير المهيكل، والاقتصادية من خلال المساهمة في الإنتاج والتشغيل، والاجتماعية عبر تعزيز الإدماج المهني.

انطلاقًا من هذه المعطيات، تُطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تأصيل مفهوم المقاول الذاتي وتقييم دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تحديات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة؟

وسنعالج هذه الإشكالية من خلال **محورين أساسين**:

المحور الأول: تأصيل المفهوم وبيان خصائصه وتمييزه عن المفاهيم المشابهة،

المحور الثاني: تحليل أبعاد مساهمة المقاول الذاتي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق التحول الرقمي.

"المسؤولية الجزائية للمقاول الذاتي: مقاربة نقدية ودعوة لتدخل تشريعي يوازن بين التحفيز والردع".

د. أيت مولود سامية
أستاذة محاضرة "أ"
جامعة مولود معمري تيزي وزو.
samia.ait_mouloud@ummto.dz

الملخص:
أقر المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 22-23 المؤرخ في 12 ديسمبر 2022 نظام المقاول الذاتي كآلية قانونية جديدة تهدف إلى تنظيم ممارسة الأنشطة الاقتصادية الفردية، ومنحها إطارا رسميا يساهم في إدماج الاقتصاد الموازي وتشجيع المبادرات الفردية، وقد ركز المشرع في هذا القانون على تبسيط إجراءات التسجيل، وتقرير امتيازات جبائية مبسطة، مع إرساء حقوق وواجبات للمقاول الذاتي.
لكن رغم هذا التأسيس القانوني والذي ركز على الجوانب التنظيمية والتحفيزية، خلا القانون 22-23 من أي نص خاص يقرر المسؤولية الجزائية للمقاول الذاتي ويحدد طبيعتها ونطاقها، على عكس ما هو معمول بالنسبة للأشخاص المتدخلة في المجال الاقتصادي سواء كانوا أشخاصا طبيعية أو معنوية، مع العلم أن هذا المقاول وهو يزاول نشاطا اقتصاديا بصفة انفرادية ولحسابه الخاص، قد يرتكب أفعالا تشكل جرائم عامة أو اقتصادية أو تجارية أو مالية، مما يفرض مساءلته جزائيا. وهو ما يثير إشكالية أساسية مفادها ***إلى أي مدى يمكن إخضاع المقاول الذاتي لأحكام المسؤولية الجزائية العامة أو الخاصة، في ظل غياب نص خاص، وهل تكفي هذه الأحكام لاستيعاب خصوصية نشاطه المربح؟***
إن الإجابة عن هذه الإشكالية تفرض دراسة تحليلية تقييمية تبرز:
- أوجه القصور التشريعي، من خلال إظهار أثر الطبيعة القانونية للمقاول الذاتي في تقرير المسؤولية الجزائية (غياب الشخصية المعنوية للمقاول الذاتي)، ونطاق المسؤولية الجزائية للمقاول الذاتي بين الأحكام العامة والخاصة وخصوصية النشاط.
- تقييم قصور التشريع وتوجيه دعوة لتدخل تشريعي لضبط المسؤولية الجزائية للمقاول الذاتي بما يحقق التوازن بين تشجيع المبادرة الفردية وضمان الردع القانوني (إدراج نصوص خاصة، تناسب العقوبات مع خصوصية المقاول الذاتي).

الكلمات المفتاحية: المقاول الذاتي، غياب شخصية معنوية، نص خاص، خصوصية النشاط، مسؤولية جزائية، تناسب العقوبات.

" تمييز المقاول الذاتي عن الأنظمة المشابهة له"

أ.د. حابت أمال

أستاذ التعليم العالي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملخص:

نظام المقاول الذاتي نظام قائم بذاته يتيح للمقاول الذي يعد شخصا طبيعيا يمارس نشاطًا ربحيًا فرديًا ضمن قائمة محددة من الأنشطة، الاستفادة من نظام قانوني وإداري ومالي مبسط، مع التمتع بامتيازات كالإعفاء من السجل التجاري، ولكنه يتحمل مسؤولية شخصية عن ديونه .على عكس الشركات والمؤسسات التي تتطلب هيكلًا قانونيًا أكثر تعقيدًا وموارد أكبر، من هذا المنطلق يمكن تمييزه عن باقي الأنظمة المشابهة كالمؤسسةذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاول من الباطن، المؤسسات الناشئة من عدة نواحي كالهيكل القانوني، مجال النشاطات، حد رقم الاعمال، الاستقلالية والمسؤولية.....الخ وهو ما سنحاول دراسته في هذه المداخلة.

المقاول الذاتي في القانون الجزائري: ين التأطير التشريعي وآفاق التطوير

د. أعراب كميلة

أستاذة محاضرة "أ"

جامعة مولود معمري تيزي وزو

kamila.arab@ummto.dz

الملخص:

أصبح موضوع المقاول الذاتي من أبرز القضايا المطروحة في مجال تشجيع المبادرة الفردية، ودعم الاقتصاد الرقمي والمشاريع الصغيرة، استحدث القانون 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي نمطا جديدا لتنفيذ علاقة العمل وذلك بعد التعديل الدستوري الأخير الذي كرس حرية المقاولة بموجب المادة 61 منه، إذ يسعى إلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية المستجدة التي أفرزها اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي ويعد هذا القانون خطوة مهمة نحو خلق بيئة قانونية تدعم المبادرات الفردية وتوفر إطارا مرنا لريادة الأعمال.

من هنا نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى عالج القانون الجزائري وضع المقاول الذاتي؟

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور، الإطار المفاهيمي للمقاول الذاتي (المحور الأول)، الإطار القانوني للمقاول الذاتي في الجزائر (المحور الثاني)، آفاق التطوير (المحور الثالث)

" عن دور الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي"

د. عزيزي جلال

أستاذ محاضر "أ"

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل

djalel.azizi@univ-jijel.dz

الملخص:

قام المشرع الجزائري بتأسيس وكالة وطنية خاصة بالمقاول الذاتي بموجب القانون رقم 22-23 يتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، التي يهدف من ورائها إلى تنظيم وترقية بعض الأنشطة الاقتصادية الجديدة المنتشرة في المجتمع، عن طريق خلق ميكانيزمات وآليات قانونية أكثر فاعلية من أجل دمجهم في الاقتصاد الوطني الرسمي.

حيث تم التطرق في هذه الورقة البحثية لدور الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي في مسك السجل الوطني للمقاول الذاتي وفي إدارة المنصة الرقمية الخاصة بالمقاول الذاتي، وكذلك في مرافقتهم ومتابعتهم عن طريق تمكينهم من مختلف الحوافز والامتيازات الممنوحة لهم بموجب التشريع المعمول به، وكذا في العقوبات المقررة في حالة مخالفتم الأحكام القانونية.

كلمات مفتاحية: الوكالة. المقاول الذاتي. المنصة الرقمية، المؤسسات الناشئة.

" الإجراءات العملية لممارسة المقاول الذاتي لنشاط الإستيراد المصغر في إطار المرسوم التنفيذي رقم 25-170"

د. موساوي ظريفة

أستاذة محاضرة " أ "

جامعة مولود معمري، تيزي وزو

drifa.moussaoui@ummto.dz

الملخص:

عانت الجزائر ولسنوات طويلة من تفشي الممارسة العشوائية لنشاط الإستيراد المصغر –تجارة الكابا- ما كان يشكل تهديدا حقيقيا لصحة المستهلك لصعوبة فرض الرقابة الدائمة على السلع المستوردة بشكل غير منظم لكثرتها وتعدد مصادرها وعدم خضوعها لإجراء الوسم، وهو ما إعتبره الجميع تعثر حقيقي في تنفيذ المخطط الوطني الرامي لتنظيم النشاط الاقتصادي بما يوافق مضمون المادة 61 من الدستور التي ترجمت تكريس المؤسس الدستوري لمبدأ حرية التجارة والاستثمار والمقاولاتية شريطة أن تمارس هذه النشاطات في إطار القانون.

تداركا لذلك، وبعد ما يقارب الثلاث سنوات من تبني نظام المقاول الذاتي بدأ التوجه القانوني نحو تنظيم هذا النوع من التجارة –تجارة الكابا- بهدف ضمان ممارستها وفق الأطر القانونية المعمول بها وإعتبارها من النشاطات التي يمكن للمقاول الذاتي ممارستها. ما دفعنا من خلال هذه الورقة البحثية للوقوف على أهم الإجراءات العملية الواجب إتباعها لممارسة نشاط الإستيراد المصغر وفق ما جاءت به التعليمة الوزارية رقم 01 المؤرخة في 27 أوت 2025.

"المقاول الذاتي: مفهوم جديد ضمن مفاهيم المقاولاتية"

د. أيت يوسف زوجة أيت بن أعمارة صبرينة

أستاذة محاضرة أ

جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملخص:

أصبحت المقاولاتية اليوم من أهم الأدوات التي تراهن عليها الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر وسيلة فعّالة لخلق فرص العمل، وتشجيع الابتكار، وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، برز مفهوم **المقاول الذاتي** باعتباره مقاربة جديدة تسعى إلى إدماج الأفراد في النشاط الاقتصادي من خلال منحهم إمكانية تجسيد أفكارهم في شكل مشاريع صغيرة، مع توفير إطار قانوني وتنظيمي مبسط.

إنّ تناول موضوع المقاول الذاتي يكتسي أهمية خاصة في الجزائر، باعتباره يندرج ضمن سياسات دعم التشغيل وتشجيع المبادرات الفردية، إضافة إلى كونه يمثل أداة لتبسيط العلاقة بين الإدارة والمواطن، من خلال إجراءات مرنة ومزايا قانونية. كما أن المقاول الذاتي يعكس توجهًا جديدًا نحو ترسيخ **اقتصاد المعرفة**، حيث تلعب المهارات الفردية والابتكار دورًا محوريًا في خلق القيمة المضافة

تتمثل **أهداف المداخلة** في تحليل الإطار القانوني للمقاول الذاتي وإبراز خصوصيته ضمن منظومة المقاولاتية، مع التمييز بينه وبين الأشكال الأخرى للمقاولاتية، إضافة إلى الوقوف عند التحديات التي يطرحها هذا النظام الجديد في الممارسة العملية.

أما اهمية المداخلة فتبرز من كونه يسلط الضوء على آلية حديثة قد تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب، فضلاً عن كونه مجالًا بكرًا للبحث الأكاديمي في الجزائر يحتاج إلى دراسات معمقة تجمع بين القانون والاقتصاد.

وانطلاقًا من ذلك، تطرح الإشكالية المحورية الآتية:

إلى أي مدى يشكل المقاول الذاتي مفهومًا جديدًا في إطار المقاولاتية، وما هي خصوصياته القانونية التي تميّزه عن غيره من الأشكال المقاولاتية التقليدية؟

وقد اعتمدنا في تناول هذا الموضوع على **المنهج الاستقرائي**، من خلال الانطلاق من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمقاول الذاتي، وتحليل مضامينها، ثم مقارنتها ببعض المفاهيم المقاولاتية الأخرى، وصولًا إلى استنتاج ملامح التمايز وأوجه القصور.

تتوزع محاور المداخلة وفق الخطة التالية:

أولا: المقاول الذاتي في إطار تطور مفاهيم المقاولاتية.

ثانيا: تمييز المقاول الذاتي و تمييزه عن باقي أشكال المقاولاتية.

" المقاول الذاتي في التشريع الغربي: بين تبسيط الإجراءات وحماية الحقوق"

د. بومدين سامية

أستاذة محاضرة " أ"

جامعة مولود معمري، تيزي وزو

samia_boumedine@yahoo.fr

الملخص:

يشهد العالم الغربي منذ مطلع الألفية الثالثة توجها متزايدا نحو العمل الحر وتشجيع الأفراد على إنشاء مشاريعهم الصغيرة، وفي هذا الإطار برز نظام المقاول الذاتي خاصة في فرنسا، اسبانيا وكندا كصيغة قانونية تهدف إلى تمكين الأفراد من ممارسة نشاط اقتصادي لحسابهم الخاص مع اقل قدر من التعقيدات الإدارية والضريبية، مع السعي في الوقت ذاته إلى توفير حماية قانونية واجتماعية أساسية، لكن في المقابل يفرض عليهم تحمل مخاطر مالية ومسؤوليات قانونية تتطلب وعيا وإدارة دقيقة. وبالتالي نجاح هذا النظام يظل رهينا بقدرة

المشرعين على تحقيق التوازن بين حرية المبادرة وحماية الحقوق بما يضمن استدامة هذه المشاريع ودورها في التنمية الاقتصادية.

" الشروط القانونية للاستفادة من نظام المقاول الذاتي"

د.أرتباس نذير
أستاذ محاضر'' أ''
جامعة مولود معمري _ تيزي وزو
nadir.artbas@ummto.dz

الملخص:

أصبحت المقاولة الذاتية إحدى أهم المحركات الأساسية التي تسعى إلى النمو الاقتصادي المعاصر، بل وأكثر من ذلك فهناك من الدول من تعتبر هذه المقاولات الذاتية من أهم المصادر الأساسية لخلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة.

أمام هذا الواقع لجأ المشرع الجزائري إلى تشجيع اللجوء إلى هذا النظام تحت راية وشكل جديد من المشاريع وذلك بعد صدور نصوص قانونية أساسية في عام 2023 ثم تلتها مراسيم تنفيذية أخرى في عام 2024 و2025 لتوضيح شروط ممارسة النشاط، وتنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، وتحديد قائمة الأنشطة المؤهلة، بالإضافة إلى تنظيم الجوانب الاجتماعية والتأمينية للمقاولين الذاتيين.

لذلك نتساءل: ما مدى نجاعة الشروط القانونية التي تشترط في المقاول الذاتي ليتمكن من ممارسة نشاطه بكل أريحية؟

"دور المقاول الذاتي في تعزيز الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة"

د.قنيف غنيمة
أستاذة محاضرة "أ"
جامعة مولود معمري تيزي وزو

ملخص

أضحت مسألة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر إحدى الأولويات العالمية في مواجهة الأزمات البيئية والاقتصادية الراهنة، لما يتيحه هذا النموذج من إمكانية تحقيق تنمية متوازنة

تقوم على التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة.

وفي خضم هذا التحول، برز نظام المقاول الذاتي باعتباره صيغة مبتكرة تمكن الأفراد من إنشاء مشاريع صغيرة ومرنة، قادرة على استيعاب مبادرات استثمارية خضراء تستجيب لرهانات الاستدامة.

فالمقاول الذاتي لا يقتصر دوره على تحريك عجلة الاقتصاد المحلي وتوفير مناصب الشغل، بل يمكن أن يشكل أداة عملية لنشر أنماط إنتاج واستهلاك مسؤولة بيئياً، عبر الانخراط في أنشطة مثل الطاقات المتجددة، إعادة التدوير، أو الزراعة البيولوجية. كما أن الحوافز التشريعية والجبائية الممنوحة لهذه الفئة تجعلها أكثر قابلية لتبني مشاريع صديقة للبيئة تساهم في تدعيم مسار التنمية المستدامة.

ومع ذلك، يبقى هذا الدور مشروطاً بوجود بيئة قانونية ومؤسساتية ملائمة، ودعم مالي وتقني يمكن المقاول الذاتي من مواجهة التحديات المرتبطة بالتمويل والتسويق والتأطير.

انطلاقاً من ذلك، يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى قدرة المقاول الذاتي على الإسهام في تعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، في ظل العراقيل القانونية والعملية التي تعترضه؟

وللإحاطة بالموضوع، يمكن تناول الدراسة وفق المحورين التاليين:

المحور الأول: المقاول الذاتي كفاعل اقتصادي في ميدان الاستثمار الأخضر.

المحور الثاني: إسهامات المقاول الذاتي في تحقيق التنمية المستدامة والإكراهات المرتبطة بها.

"التحفيز الجبائي للمقاول الذاتي وفق القانون الجزائري"

د. مريم مسروة
دكتوراه
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
mesrouameriem260@gmail.com

الملخص :

تشجيعا للشباب على استثمار مهاراتهم وقدراتهم الفكرية أو الحرفية وتسهيل الطريق أمامهم من أجل الاندماج في الاقتصاد الرسمي والاستفادة من التغطية الصحية والضمان الاجتماعي ونظام التقاعد استحدث المشرع الجزائري القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، فالشخص الذي ينطلق اليوم كمقاول ذاتي سيصبح مستقبلا صاحب مؤسسة صغيرة فمتوسطة ثم كبيرة توفر مناصب شغل مساهما بذلك في تقليص معدل البطالة.

وقد خص المشرع الجزائري هذه الفئة بامتيازات جبائية فريدة ومتميزة تساهم في إزالة العوائق أمامها من جهة، ومحاربة التهرب الضريبي حماية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذا الصنف من التحفيزات التي جاء بها القانون رقم 22-23 ومدى فعاليتها في دعم مشاريع المقاولة الذاتية.

الكلمات المفتاحية : المقاول الذاتي؛ الامتيازات الجبائية، القانون الجزائري.

" نظام المقاول الذاتي في القانون الجزائري

آلية لترقية النشاطات المصغرة وتنظيم الاقتصاد غير الرسمي'

د. بلعسل بنت نبي ياسمين

جامعة ابن خلدون-تيارت

yasmine38yasmine00@gmail.com

ملخص:

في هذه الورقة البحثية، سنتطرق إلى نظام المقاول الذاتي في القانون الجزائري باعتباره آلية لترقية النشاطات المصغرة وتنظيم الاقتصاد غير الرسمي. بحيث يعرف المقاول الذاتي بصفة عامة على أنه كل شخص يقدم خدمة بصفة فردية وتكون هذه الخدمة مدرة للأرباح، وهي متاحة لأي شخص يمتلك معرفة أو مهارة معينة يمكنه تقديمها للغير مقابل مبلغ مالي، بهدف تحقيق دخل مستمر وأهداف اقتصادية أو مهنية خاصة. وقد شهد هذا النظام، منذ إطلاقه رسميا في يناير 2024 إقبالا ملحوظا؛ إذ تم إصدار أكثر من 30,000 بطاقة مقاول ذاتي حتى مايو 2025، وهو ما يعكس اهتماما حقيقيا من فئة الشباب بالاندماج في الاقتصاد الرسمي وترك مساحات النشاط غير المهيكل.

ورغم ما يقدمه هذا النظام من مزايا مشجعة، إلا أنه لا يخلو من تحديات عملية. من أبرزها صعوبة الحصول على التمويل البنكي على الرغم من وجود إطار قانوني يفترض أن ييسر ذلك. كما اشتكى بعض المستخدمين من بطء إصدار البطاقات، رغم الطابع الرقمي المعلن للنظام. ومن جهة أخرى، تطرح إشكالية التعامل بالنقد الأجنبي، إذ بالرغم من سماح القانون بتحويل مداخيل التصدير إلى الخارج، إلا أن المستخدمين أكدوا أن العملة الصعبة تحول تلقائيا إلى الدينار الجزائري، ولا يمكن سحبها بشكل مباشر.

كلمات مفتاحية: مقاول، البطالة، مبادرة فردية الإيرادات الجبائية، ريادة الأعمال.

" دور الرقمنة في الحد من البيروقراطية الإدارية وتبسيط الإجراءات لفائدة المقاول الذاتي"

ويزة شريفي

أستاذة مؤقتة

جامعة مولود معمري- تيزي وزو

ouiza.cherifi@ummto.dz

الملخص:

يشكل نظام المقاول الذاتي أحد أهم الآليات القانونية الحديثة التي تبنتها الجزائر قصد إدماج الاقتصاد الموازي وتشجيع روح المبادرة والمقاولاتية الفردية، لاسيما في أوساط الشباب وحاملي الشهادات. غير أن التطبيق الفعلي لهذا النظام يصطدم بجملة من العراقيل البيروقراطية، المتعلقة بتعقيد الإجراءات الإدارية، وتعدد المتدخلين، وضعف التنسيق بين الهيئات المعنية بالتسجيل، والجباية، والضمان الاجتماعي، وغيرها.

في هذا الإطار، تعد الرقمنة أحد الحلول الجوهرية لتجاوز هذه الصعوبات، من خلال **تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحقيق الشفافية، وتقليص الزمن الإداري**، مما يعزز ثقة المواطن في الإدارة ويسهم في تحسين مناخ الأعمال وقد قطعت الجزائر خطوات مهمة في هذا الاتجاه عبر إنشاء **المنصة الرقمية للمقاول الذاتي**، وإطلاق بوابات موحدة للتصريح والنشاط، إضافة إلى اعتماد **التوقيع الإلكتروني والخدمات الإدارية عن بعد** في عدة قطاعات.

تهدف هذه المداخلة إلى تحليل **مدى فعالية التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية** في معالجة مظاهر البيروقراطية التي تواجه المقاول الذاتي، مع التركيز على الإطار القانوني المنظم للرقمنة في الجزائر.

وتتمثل الإشكالية المقترحة في التساؤل التالي:

إلى أي حد ساهم الإطار القانوني للرقمنة في الجزائر في الحد من البيروقراطية الإدارية وتبسيط الإجراءات لفائدة المقاول الذاتي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى مبحثين :

- **المبحث الأول**: الإطار العام لنظام المقاول الذاتي والإدارة الرقمية في الجزائر.
- **المبحث الثاني**: مساهمة التحول الرقمي في الحد من البيروقراطية الإدارية لفائدة المقاول الذاتي.

" الأحكام القانونيّة لممارسة نشاط الاستيراد المصغّر من طرف المقاول الذّاتيّ "

د. بلعقّون محمّد الصّالح

أستاذ محاضر قسم "ب"

جامعة محمّد البشير الإبراهيميّ - برج بوعريريج

البريد الإلكترونيّ: mohamedsalah.belaggoune@univ-bba.dz

ملخّص:

تسعى الجزائر منذ بداية التّحوّل الاقتصاديّ الجديد إلى خلق مناخ ملائم للمقاولاتية يجسِّد من خلاله حاملي الأفكار مشاريعهم، وهو ما حدث بالفعل حينما صدرت ترسانة من النّصوص التّشريعيّة والتّنظيميّة، أعقبها إنشاء مجموعة من الهياكل والهيئات المتخصّصة في دعم ومرافقة الشّباب، أين مُنحت لهؤلاء جملة من الحقوق والامتيازات بغرض إنجاح مشاريعهم.

والحقيقة أنّ مجال المقاولاتيّة ما يزال يلقى اهتماما ودعما مستمرّان ضمن السّياسة الحكوميّة بمختلف دوائرها الوزاريّة المعنيّة، في محاولةٍ لمسايرة التّطوّرات الحاصلة في مجال المقاولاتيّة والالتحاق بركب الدّول في هذا المجال، حيث حاولت السّلطة التّشريعيّة - غير بعيد- بعث المبادرة المقاولاتيّة في ثوب جديد، وذلك بإصدار القانون الأساسيّ للمقاول الذّاتيّ رقم 22-23 المؤرّخ في 18 ديسمبر 2022، والّذي يعدّ مكسبا تشريعيّا وإن جاء متأخّرا؛ كونه يستجيب للطّلب المتزايد لأصحاب المشاريع على الاستثمار في المجالات التّكنولوجيّة الحديثة ومشاريع أخرى فرضتها الحاجة المعاصرة تمّ حصرها في ميادين ونشاطات مختلفة وإضفاء الرّسميّة عليها.

تعزيزا لهذا المكسب التّشريعيّ عملت السّلطة التّنفيذيّة على إصدار عديد النّصوص التّنظيميّة المتفرّقة، توزّعت بين مراسيم تنفيذيّة وقرارات، آخرها - حاليّا- المرسوم التّنفيذيّ رقم 25-170 المؤرّخ في 28 جوان 2025 الّذي أضاف في الواقع نشاطا جديدا لأنشطة المقاول الذّاتيّ، اختارت له الحكومة تسمية "الاستيراد المصغّر"، وأورد أحكاما وضوابط لممارسة هذا النّشاط المستحدث بعيدا عن الفوضى والطّابع غير الرّسميّ الّذي لازمه ردحا من الزّمن.

انطلاق ممّا سبق يعالج موضوع هذه المداخلة إشكاليّة تندرج ضمن الإشكاليّة الجوهريّة لهذا الملتقى، تتعلّق **بفعاليّة ضوابط ممارسة نشاط الاستيراد المصغّر في إضفاء طابع رسميّ على هذا النّشاط يحفظ حقوق وامتيازات المقاول الذّاتيّ المكتسبة ويكفل له تسهيلات موضوعيّة وإجرائيّة ويحقّق بالمقابل التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة؟**

للإجابة عن الإشكاليّة والإحاطة بالموضوع، نقترح تقسيم مضامين هذه المداخلة إلى محورين:

المحور الأول: أحكام عامة حول ممارسة نشاط الاستيراد المصغّر

المحور الثاني: شروط وكيفيّات ممارسة نشاط الاستيراد المصغّر.

"المقاول الذاتي: قالب قانوني جديد للاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية"

أ.د. حسان نادية
أستاذة التعليم العالي.
جامعة مولود معمري- تيزي وزو.
nadia.hacene@ummto.dz

<u>الملخص:</u>

لم يدخل مفهوم المقاول الذاتي القاموس الاقتصادي والقانوني في الجزائر إلا في سنة 2022 بمناسبة صدور القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، رغم أن الفكرة موجودة في دول العالم منذ بضع سنوات مما يدفعنا الى التساؤل حول أسباب تبني المشرع الجزائري لهذا المفهوم ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية لابد من العودة الى التجربة الدولية إذ نجد أن فكرة المقاول الذاتي انتشرت في السنوات الأخيرة أي في السبعينات والثمانينات، رغم اختلاف التسمية من دولة الى أخرى (auto-entrepreneur- sole-trader- entrepreneur individuel ...) لكن هدفها كان واحد وهو مواجهة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية (البطالة، نقص التصنيع وانتشار الخدمات وغيرها).

فكانت البداية من الولايات المتحدة الأمريكية بلد الثورة الرقمية، فبالفعل الفكرة مرتبطة كثيرا بظهور الرقمنة التي جعلت الكثير يميل نحو ممارسة النشاط الحرّ. سنحاول من خلال هذه المداخلة أن نشرح أهمية هذا القالب القانوني الجديد في مسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية؛ لأنه يعتمد على السماح لشخص بإنشاء مؤسسة خاصة لممارسة نشاط اقتصادي حرّ بالاستفادة من إجراءات إدارية وجبائية مبسطة، أي ممارسة نشاط اقتصادي دون إنشاء قالب قانوني معقد.

"النظام القانوني للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي "

د. كراون سمية
أستاذ محاضر قسم ب
كلية الحقوق – جامعة الجزائر 1-
s.kraoun@univ-alger.dz

ملخص:

يُعدّ نظام **المقاول الذاتي** توجّهًا جديدًا انتهجه المشرّع الجزائري، في سبيل تنشيط عجلة الاستثمار وتعزيز روح المبادرة الفردية. وفي هذا الإطار، صدر القانون رقم **22-23**المتضمّن **القانون الأساسي للمقاول الذاتي**، الذي يشكّل الإطار التشريعي المنظّم لهذا النظام. ولضمان فعالية تطبيقه وحُسن سيره، أُنشئت **الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي**، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتولى مهمة تقديم الدعم للمقاولين الذاتيين، بما يسهم في ترقية المقاولاتية وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز **النظام القانوني للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي** من خلال توضيح طبيعتها القانونية بوصفها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مما يمنحها صلاحيات واسعة في إدارة ودعم نظام المقاول الذاتي. كما تتناول الدراسة مهام الوكالة ومجالات تدخلها في مرافقة المقاولين الذاتيين، فضلًا عن التعريف بإطارها الإداري والهيكلي، الذي يشمل **مجلس الإدارة** بوصفه هيئة تداولية، **والمدير العام** باعتباره المسؤول التنفيذي، إضافة إلى مختلف **الهياكل المركزية** المكونة للوكالة. وخلصت المداخلة إلى أن **الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي** تمثّل أداة قانونية ومؤسساتية فعّالة لترقية المقاولاتية وتعزيز المبادرة الفردية، في إطار مقاربة تنموية شاملة تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:
النظام القانوني، المقاول الذاتي، الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، الشخصية المعنوية، الاستقلال المالي، التنظيم الإداري والهيكلي، نظام المقاولاتية.

" عن فعّالية القانون الأساسي للمقاول الذاتي في الجزائر"

د. ليلى ماديو

أستاذة محاضرة "أ"

جامعة مولود معمري، تيزي وزو

madioul@yahoo.fr

الملخص:

استكمالا لجهود الجزائر في مجال دعم المشاريع الصغيرة، جاءت مبادرة وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغّرة، لوضع إطار قانوني خاص بالمقاول الذاتي، تجسّد بصدور القانون رقم 22-23 المتضمّن القانون الأساسي للمقاول الذاتي.

يظهر من خلال استقراء نصوص هذا القانون، أنّه يشكّل إطارا لتشجيع المبادرة الخاصّة والعمل الحرّ، يساهم في تسهيل الاندماج في الاقتصاد الرسمي، ويعمل على ضبط النشاطات الاقتصادية الحديثة، بتقرير إجراءات أكثر بساطة ومرونة، تطبيق نظام ضريبي تفضيلي، وتوفير التغطية الاجتماعية.

لكن، رغم كلّ هذه الإيجابيات، يبقى هذا القانون يعاني من بعض النقائص التي تحدّ من فعّاليته، تتمثل أهمّها في قصور الحماية القانونية للمقاول الذاتي، صعوبة الحصول على التمويل بسبب نقص الضمانات، ضيق قاعدة النشاطات المعتمدة، فضلا عن بعض النقائص المتعلقة بالجانب الإداري والتنظيمي.

" المقاول الذاتي بين إكراهات الواقع وسبل رفع التحديات"

د. مخلوفي مليكة
أستاذة محاضرة "أ"
جامعة مولود معمري، تيزي وزو
makhloufimalika19@gmail.com

الملخص:
أطلقت الدولة الجزائرية نظام المقاول الذاتي بموجب القانون قم 23-22 رقم كآلية لتشجيع المبادرات الفردية ومحاربة البطالة خاصة في صفوف الشباب، وقد استبشر الكثيرون من الموطنين بهذه الخطوة التي سعت إلى تقنين وتنظيم الأنشطة غير المهيكلة وتسهيل ولوج الأفراد إلى عالم ريادة الأعمال، لكن بعد سنوات من التطبيق بدأت تظهر عليه جملة من المعيقات الإكراهات التي تعيق على المقاول الذاتي تجسيده على أرض الواقع ومن ثمة عدم تحقيقه الأهداف المرجوة من هذه المبادرة كضعف الحماية الاجتماعية، غياب التمويل والدعم الفعلي لتطوير المشاريع ، ثقل الضرائب وبعض الالتزامات، ضُعف الاندماج في السوق، كلها صعوبات يصطدم بها المقاولين مما يقتضي على الخبراء إيجاد الحلول الممكنة لتجاوزها أهمها إصلاح المنظومة القانونية بما يضمن حقوق المقاول الذاتي اجتماعيا واقتصاديا، ضرورة الدعم المالي على أن يتم إطلاق برامج تمويلية مخصصة وميسرة بشراكة مع البنوك ومختلف المؤسسات المالية، توفير المواكبة والتكوين من خلال تعزيز شبكات الدعم والتوجيه والتكوين الميداني المستمر في المجالات التقنية والتجارية، تشجيع الشركات بين القطاعين

العام والخاص وأخيرا تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال إعتماد رقمنة شاملة للخدمات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتسجيل والأداء.

وعلية تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العراقيل التي يواجهها المقاول الذاتي (المحور الأول) ثم التعريج إلى الحلول الممكنة لمواجهتها (المحور الثاني).

الكلمات المفتاحية: المقاول الذاتي، المعيقات، التحديات، الحلول.

" المقاول الذاتي وقانون المنافسة الجزائري"

د. قوسم غالية
أستاذة محاضرة " أ "،
جامعة مولود معمري، تيزي وزو
ghaliagoucem@yahoo.com

ملخص:

كرّس المؤسس الدستوري من خلال التعديل الأخير للدستور الجزائري، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، حرية المقاولة والاستثمار والتجارة، حيث يضمن للمواطن والمستثمر الحق في إنشاء المقاولات والاستثمار، وذلك في نطاق احترام القانون، وذلك بموجب المادة 61 منه، والذي جاء نصها كما يلي:

" حرية التجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة، وتمارس في إطار القانون."

وبذلك تعد المادة 61 السالف ذكرها، الأساس الدستوري الصريح لحرية المقاولة في الجزائر، حيث تضمن ممارسة النشاط الاقتصادي كمقاول وعدم تقييد هذه الحرية إلا بمقتضى قانون.

وتجسيدا للمادة 61 نفسها تم صدور القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، والذي اتبعه مجموعة من النصوص القانونية التنفيذية، وهذا من أجل تمكين المواطن من ممارسة المقاولة الفردية بحرية شريطة دائما احترام القانون.

ولكن قبل التعديل الدستوري لسنة 2020، السالف الذكر، يجب أن ننوه بأن المشرع الجزائري كرّس مبدأ حرية المنافسة وحمايتها، بموجب المادة الأولى من الأمر رقم 03-03، المتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم، الساري المفعول، والتي جاء نصها كما يلي:

" يهدف هذا الأمر إلى تحديد شروط ممارسة المنافسة في السوق وتفادي كل ممارسات مقيدة للمنافسة ومراقبة التجميعات الاقتصادية، قصد الزيادة في الفعالية الاقتصادية وتحسين ظروف معيشة المستهلكين."

فحرية المقاولة وحرية المنافسة هما مبدآن اقتصاديان وقانونيان يرتبطان ارتباطا وثيقا في إطار اقتصاد الحر، ولا يمكن تصور أحدهما بدون الآخر في السوق الحرة.

إن حرية المقاولة هي الحق الذي يتمتع به المواطن في إنشاء واستغلال وتسيير المقاولات بحرية، دون قيود غير مبررة من الدولة، مادام ذلك في إطار القانون، بينما حرية المنافسة هي الحق في الدخول إلى السوق والمنافسة فيها على قدم المساواة مع الآخرين، دون احتكار أو ممارسات مخلة بالمنافسة.

وبالتالي، لا يمكن ممارسة حرية المقاولة بشكل فعلي دون وجود منافسة حرة ونزيهة، كما أن لا يمكن للمنافسة الحرة أن تتحقق إلا إذا كان للأشخاص الحرية في إنشاء المقاولات وممارسة أنشطة اقتصادية.

ومادام أن حرية المقاولة هي الوسيلة التي تسمح بالدخول إلى السوق، **فإن حرية المنافسة ضرورية للمقاول إذ هي الإطار الذي يضمن بقاؤه وتطوره ضمن شروط عادلة**، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إن كان نظام" المقاول الذاتي" يمنح امتيازات إدارية وضريبية، وذلك بهدف تشجيع المبادرة الفردية ودعم الاقتصاد الوطني، **فإنه لا يعفيه من احترام القوانين الاقتصادية العامة، خصوصا قانون المنافسة، وكل شخص يزاول نشاطا اقتصاديا صغيرا كان أم كبيرا، ينتظر منه الالتزام بمبادئ المتنافس الشريف**، وهذا ما أكدته المادة 12 من القانون رقم 22-23 السالف الذكر بنصها على ما يلي:

" يخضع المقاول الذاتي في إطار ممارسة نشاطاته إلى الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول. "

وهذا ما دفعنا إلى البحث عن مكانة المقاولة الذاتية ضمن أحكام الأمر رقم 03-03، المتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم.

معايير وإجراءات اكتساب صفة المقاول الذاتي في التشريع الجزائري

د. كرليفة سامية
أستاذة محاضرة "أ"
جامعة يحي فارس المدية
pr.samiadroit@gmail.com

ملخص:

أمام التطور الذي عرفته الأنظمة في العالم المتعلق بدعم المقاولاتية بالتكنولوجيا الحديثة، وتشجيع الشباب للولوج إلى سوق العمل في ظل المقاولة الذاتية استحدث المشرع صفة القانونية حديثة لمزاولة النشاط بموجب أحكام قانونية.

استحدث المشرع صفة قانونية حديثة بموجب القانون 22-23 صفة المقاول الذاتي باعتباره صيغة جديدة في المنظومة القانونية الجزائرية، حيث تبنى صفة المقاول الذاتي وأقر مجموعة من الشروط تتعلق بالشخص وأخرى تتعلق بالنشاط الممارس.

ومنه جاء طرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة أحكام المنظومة القانونية في تناولها لشروط اعتماد صفة المقال الذاتي؟؟؟ والتي تتم الإجابة عليها وفق ما يلي:
المحور الأول: المعايير المعتمدة للإقرار صفة المقاول الذاتي في التشريع الجزائري.
المحور الثاني: الشروط الإجرائية لإقرار صفة المقاول الذاتي في التشريع الجزائري.

"الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي كآلية لمتابعة ممارسة نشاط المقاول الذاتي"

د. سارة سلطاني

أستاذة محاضرة قسم "أ"

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

soltanisarah1986@gmail.com

الملخص:

لعبت البيئة الرقمية دورا مؤثرا في طرق وأساليب التشغيل تستقل تماما عن الأساليب التقليدية في التشغيل، وقد أثر هو الآخر على صور أداء الخدمة بالنظر لظهور نشاطات اقتصادية جديدة تندرج أساسا ضمن النشاطات المقاولاتية، فظهر ما يسمى بالعمل الحر الذي جذب العديد من ذوي المهارات الذاتية والكفاءات الخدماتية.

وعليه فإن هذا النوع من الاستقلالية في ميدان التشغيل والأنشطة الذاتية المربحة يستوجب إخضاعه لإطار قانوني يسهل الولوج إلى سوق العمل، يضمن معه الحقوق والمكتسبات، الأمر الذي على أساسه صدر القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول، والذي يهدف طبقا لنص المادة 1 منه إلى تحديد القواعد والشروط المطبقة على ممارسة نشاط المقاول الذاتي.

وتبعا لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 23-196 المؤرخ في 25 ماي 2023 المحدد لتنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، وباستقراء نصوصه نجد أن الوكالة تعد جهاز إداري يتولى دعم ومرافقة ومتابعة القواعد والشروط المطبقة على ممارسة نشاط المقاول الذاتي،غير أن المشرع اقتصر فيه على تحديد تنظيم الوكالة وسيرها، إلى جانب بيان النظام الداخلي للوكالة دون تحديد مجالات وكيفيات تدخل الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي. غير أنه بالرجوع للقانون الأساسي للمقاول الذاتي نجده قد حدد مجال التدخل بصورة مقتضبة دون تفصيل ذلك من خلال نص المادتين 4 و5 من المرسوم التنفيذي رقم 23-196 السالف الذكر .

وباستقراء أحكام هاتين المادتين تتولى الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي مهمة مرافقة ومراقبة ومتابعة أنشطة المقاول الذاتي، إضافة إلى الجوانب الإدارية المتعلقة بمسك السجل الوطني للمقاول الذاتي، إدارة المنصة الرقمية للتسجيل في السجل الوطني، صناعة محتوى ترويجي يشجع الولوج إلى القانون الأساسي للمقاول ... إلخ.

كما أشار المشرع الجزائري إلى النشاطات المؤهلة لقائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول في سبعة ميادين مذكورة على سبيل الحصر.

وعليه فإن هذا الموضوع يطرح إشكالية في غاية الأهمية، وهي ما هو الإطار المنظم للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي؟ وما هو نطاق تدخلها؟

وللإمام بجوانب هذه الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال تحديد نظام الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، إلى جانب بيان آلية متابعة ممارسة نشاطات المقاول الذاتي.

ويتطلب الإجابة على هذه الإشكالية الإشارة إلى مفهوم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي في مبحث أول، وفي المبحث الثاني عالجنا أساليب متابعة ومراقبة ممارسة نشاطات المقاول الذاتي.

" شروط الانتماء إلى المقاولاتية الذاتية في الجزائر"

كاسوري صونيا
طالبة دكتوراه
جامعة مولود معمري، تيزي وزو
sonia.kassouri@ummto.dz

ملخص:

لقد أدى تفاقم مشكلة البطالة وضعف المستوى الاقتصادي في الجزائر لسعي الدولة جاهدة لمحاولة إيجاد حلول لذلك، فعمدت إلى إنشاء مشاريع صغيرة لفئة الشباب الذين يقومون بأعمال لاستغلال قدراتهم و معارفهم الحرفية أو الفكرية تحت وعاء ما عرف بالمقاولات الذاتية.

لقد كرست الجزائر حرية المقاولة بالتعديل الدستوري لسنة 2020 في المادة 61 منه، وهو ما دفع المشرع الجزائري لإصدار القانون الأساسي للمقاول الذاتي بموجب القانون 22-23 وذلك لإرساء قواعد قانونية تنظم هذه الفئة من المشاريع.

و لقد ارتأينا في هذه الدراسة إلى مناقشة أحكام هذا القانون لاسيما ما تعلق منه بشروط استحداث هذه المشاريع، وعليه طرحنا الإشكالية التالية: فيما تتمثل شروط اكتساب صفة المقاول الذاتي في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا مداخلتنا هذه إلى محورين:

المحور الأول: الشروط المتعلقة بالمقاول بحد ذاته.

المحور الثاني: الشروط المتعلقة بالمقاولاتية كنشاط.

" الآثار القانونية المترتبة عن اكتساب صفة المقاول الذاتي وفقا للنظامين القانونيين الجزائري والتونسي"

د.لعماري زين الدين

دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

Lamarizine4489@gmail.com

الملخص:

نظرا لأهمية النظام المقاولاتي في تحقيق التنمية على جميع المستويات، عملت كل من الجزائر وتونس على اعتماده وتجسيد مبادئه، قصد المساهمة في تطوير الاقتصاد وجعله منظما ورسميا وذلك من خلال استقطاب الكفاءات في مختلف التخصصات وتشجيع الشباب وتوجيههم لإنشاء مشاريعهم الخاصة في مختلف القطاعات واستغلال مهاراتهم المهنية لمزاولة الأنشطة الربحية، وذلك قصد المساهمة في امتصاص البطالة والتأطير الرسمي لبعض الأنشطة وتحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني.

وانطلاقا من هذا ستستعرض دراستنا جانب من الرؤية الاقتصادية الجزائرية والتونسية المتعلقة بالنظام المقاولاتي، من حيث الامتيازات المتنوعة الممنوحة للمقاول -المبادر - الذاتي والالتزامات الملقاة على عاتقه، وذلك في إطار القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي والمرسوم عدد 33 لسنة 2020 المتعلق بنظام المبادر الذاتي.

" مفهوم المقاول الذاتي وفقا للقانون 22-23"

د. حيرش نور الدين

أستاذ محاضر أ

جامعة معسكر (الجزائر)

hairechnou@univ-mascara.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان وإبراز مفهوم المقاول الذاتي في القانون الجزائري، باعتباره مفهوم جديد يستعمل ويستخدم لأول مرة في الجزائر، بالإضافة الى بيان وتوضيح مختلف الاجراءات التي جاء بها القانون 23/22 المتضمن القانون الاساسي للمقاول الذاتي، من أجل تأسيس مقاولة ذاتية خاصة لكل شخص يرغب في تأسيس عمل خاص به بعيدا عن الوظيفة العمومية، وكذا ابراز حقوق وواجبات هذا المقاول الذاتي التي تضمنها هذا القانون، من خلال استقراء وتحليل مختلف النصوص القانونية المتعلقة بهذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية : المقاولة، الذاتي، القانون، العمل.

" نطاق تطبيق القانون 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي"

د. سعيود محمد الطاهر

أستاذ محاضر " أ"

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل

mohammedtahar.sayoud@univ-jijel.dz

الملخص:

بادر المشرع الجزائري إلى استحداث نظام المقاول الذاتي بموجب القانون رقم 22-23، ليضع إطارا قانونيا جديدا لممارسة النشاط الاقتصادي الفردي، ويكرس توجه الدولة نحو ترسيخ ثقافة العمل الحر ودعم المبادرة الخاصة، وذلك بعد التكريس الدستوري لمبدأ حرية المقاولة بموجب المادة 61 من التعديل الدستوري لسنة 2020. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نطاق تطبيق القانون 23-22 المتضمن القانون الأساسي للمقاول، وذلك من خلال تحديد الأشخاص وكذا النشاطات المؤهلين للاستفادة من هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: المقاول الذاتي، القانون الأساسي، النشاطات المؤهلة.

" النظام القانوني لممارسة نشاط المقاول الذاتي في ضوء القانون رقم 22-23"

د. كريمة تدريست

أستاذة محاضرة "أ"

جامعة مولود معمري – تيزي وزو.

karimatadrist.droit@gmail.com.

الملخص:

بهدف تسهيل ولوج الشباب إلى سوق العمل، وتشجيع روح المبادرة لديهم باستغلال مهاراتهم المهنية في أنشطة ربحية، مما يعزز مساعي الدولة الجزائرية في القضاء على البطالة، استحدث المشرع الجزائري القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الذي يأتي في سياق تحرير المقاولة بموجب نص المادة 61 من التعديل الدستوري الأخير.

حدد هذا القانون قواعد ممارسة نشاط المقاول الذاتي من خلال بيان الشروط المطلوبة لاكتساب صفة المقاول الذاتي، وكذا الآثار المترتبة عن مزاولة هذا النشاط. وعليه تهتم هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء على تلك القواعد قصد الوقوف على إيجابياتها وإماطة اللثام عن نقائصها.

" المقاول الذاتي في الجزائر كآلية فعالة لتشجيع المبادرة الفردية"

د. مباركي سهيلة

أستاذة محاضرة قسم –ب-

المدرسة العليا للتجارة

s_mebarki@esc-alger.dz

الملخص:

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات هامة ارتكزت على تشجيع روح المبادرة الفردية ومحاربة الاقتصاد غير الرسمي في الدولة، من هذا المنطلق برزت فكرة المقاول الذاتي كآلية قانونية جديدة، تهدف إلى تسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية الصغيرة، وتمكين أصحابها من العمل في إطار قانوني منظم.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان وتحليل نظام المقاول الذاتي في الجزائ ، كإطار قانونيي يهدف إلى تشجيع المبادرة الفردية وتنظيم الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي، والتي سنتناول فيها الأسس التشريعية والتنظيمية لهذا النظام، وتقييم فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة، مع إبراز التحديات القانونية و الإجرائية التي تعيق تطبيقه.

الإشكالية المطروحة: **إلى أيّ مدي يشكل نظام المقاول الذاتي في الجزائر آلية قانونية فعالة لتشجيع المبادرة الفردية، وإدماج الأنشطة الاقتصادية الصغيرة في الاقتصاد الرسمي؟.**

للإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا بحثنا إلى مبحثين حيث سنتعرض في المبحث الأول لدراسة الإطار القانوني للمقاول الذاتي في الجزائر، وفي المبحث الثاني فعالية النظام القانوني للمقاول الذاتي في تشجيع المبادرة الفردية

"الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي كآلية قانونية لدعم ريادة الاعمال في الجزائر"

د. نباد تسعديت

أستاذة محاضرة ب

جامعة مولود معمري، تيزي وزو

tassadit.nebbad@ummto.dz

الملخص:

تعدّ الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي إحدى الآليات القانونية الحديثة التي تبنتها الجزائر ضمن جهودها لدعم ريادة الأعمال وتنظيم النشاطات الاقتصادية الفردية، خاصة في أوساط الشباب وحاملي الشهادات، فقد جاء استحداثها بموجب القانون رقم 23-22 الذي يتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي بهدف تبسيط إجراءات إنشاء المشاريع الصغيرة ودمجها في الاقتصاد الوطني من خلال مرافقة أصحابها وتسجيلهم ومتابعة نشاطاتهم عبر منصة رقمية موحدة، حيث تمثل الوكالة إطارًا مؤسساتيًا لتجسيد سياسة الدولة في تشجيع المبادرات الفردية ومحاربة البطالة، إلا أن تفعيلها يطرح عدة تحديات تتعلق بمدى وضوح اختصاصاتها وتنسيقها مع باقي الأجهزة الداعمة للمقاولاتية.

انطلاقًا من ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي كآلية قانونية لدعم ريادة الأعمال في الجزائر، من خلال تحليل الأساس التشريعي المنظم لها وبيان فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الوضعية القانونية للمقاول الذاتي تجاه الضمان الاجتماعي من خلال "القانون رقم 22-23"

أ.د / معاشو نبالي فطة
أستاذ التعليم العالي
جامعة مولود معمري تيزي وزو

ملخص:
باعتبار أن الضمان الاجتماعي من أبرز مظاهر الدولة الاجتماعية الحديثة بتكريسه في الدستور كحق من حقوق الإنسان، من خلال هذه المداخلة يتم تبيان وضعية المقاول الذاتي تجاه الضمان الاجتماعي من خلال قانون رقم 22-23 وذلك بتحديد الطبيعة القانونية لانتساب المقاول الذاتي للضمان الاجتماعي من خلال المحور الأول، الذي يتصف بالانتماء التلقائي لنظام غير الاجراء بمجرد التسجيل لدى الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وهو انتساب إجباري في نفس الوقت لأنه مجبر عليه التقرب لدى مصالح الضمان الاجتماعي أو عبر الموقع والمنصة الخاصة لذلك" ضمانكم " للتسجيل والحصول على رقم التأمين وكذا على بطاقة الشفاء، كما تتميز الطبيعة القانونية لانتساب المقاول الذاتي لنظام غير الاجراء ببساطة مبلغ الاشتراك الذي هو نظام خاص استثنائي عما هو محدد في نظام غير الاجراء فعوض دفع النسبة المحددة قانونا بالنظر للمبلغ المصرح به لدى مصالح الضرائب، لقد منح القانون رقم 22-23 للمقاول الذاتي حق لاختيار ما يناسبه إما الانتماء للنظام الثابت الاستثنائي المحدد للمقاول الذاتي المقدر ب 24000 دج أو الاشتراك العادي المتغير حسب ما يتم التصريح به من رقم الأعمال.
تظهر هذه البساطة كذلك بإعفاء المقاول الذاتي من مختلف غرامات التأخير التي تخص للمكلفين تجاه الضمان الاجتماعي التي تعد تسهيلات وتحفيزات يستفيد منها المقاول الذاتي.
أما في المحور الثاني تضمن طبيعة الحماية التي يوفرها نظام الضمان الاجتماعي لغير الاجراء التي تتسم بمحدودية المخاطر التي يغطيها نظام غير الاجراء مقارنة بنظام الاجراء والتي تنحصر في التأمين عن المرض بحيث توفر له بطاقة الشفاء تغطي مصاريف العلاج والأدوية والإقامة بالمستشفى له ولذوي حقوقه لكن التكفل يكون بأداءات عينية دون الاداءات النقدية.
نفس التغطية إذا كان المقاول الذاتي امرأة ففي حالة الحمل يكون التكفل عينيا بمتابعة الحمل والوضع والعلاج دون الاستفادة من عطلة الأمومة، لكن هناك بعض المخاطر التي يتكفل بها نظام غير الاجراء عينيا ونقديا هي - التامين على العجز الذي يترتب عن المرض لا عن حادث العمل أو المرض المهني، فله حق في أداءات عينية من علاج وأدوية، ثم تقدير مبلغ معاش العجز طالما لم يبلغ سن التقاعد يحدد ودرجة العجز يقدرها صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء - ثم هناك التأمين على التقاعد الذي يكون بشروط مخففة تتمثل في بلوغ سن ب 65 سنة بالنسبة للرجال و60 سنة بالنسبة للنساء.
فيستفيد إما بمعاش التقاعد إذا اتم مدة من 5 إلى 15سنة خدمة فعلية، كما يحق له في منحة التقاعد إذا كانت المدة العمل فقط مدة 5سنوات، كما يستفيد ذوي حقوقه او ورثة المقاول الذاتي براسمال الوفاة
في الختام يعد انتماء المقاول الذاتي لنظام الضمان الاجتماعي لغير الأجراء الاستثنائي نسبي يسمح له بتغطية محدودة ضعيفة هشة وذلك بالنظر إلى مبلغ الاشتراك البسيط المقدر 24000 دج بالنسبة لمختلف المخاطر الاجتماعية خاصة منها مبلغ معاش ومنحة التقاعد، فيتعين على المشرع إعادة النظر في الحماية الاجتماعية للمقاول الذاتي في نظام غير الاجراء بأحكام خاصة، باعتبار الانتساب للضمان الاجتماعي إن كان التزاما قانونيا فهو حقا دستوريا.

" الإطار القانوني للمقاول الذاتي في الجزائر"

د. بن نعمان فتيحة

أستاذة محاضرة "أ"

جامعة مولود معمري تيزي وزو

ملخص:

عرفت الساحة التشريعية مؤخرا قوانين خاصة بالمقاول الذاتي المعروف في التنظيم القانوني للدول المجاورة من أجل وضع نظام قانوني ينظم الأنشطة المقاولاتية التي لم تعرف أي تنظيم لنشاطها والمتعلق في حالات كثيرة بتكنلوجيا الاعلام.

استجاب المشرع الجزائري لإرادة الشباب من خلال هذا القانون لتشجيعهم على الخوض في مشاريع خاصة صغيرة على شكل مقاولة ذاتية ، و رغم تأخر المشرع في هذا المجال الا انه كرس للمقاول الذاتي نظاما قانونيا سواء من حيث التحفيزات المكرسة في النظام الجبائي المطبق في شان المقاولة الذاتية او من حيث ضمان التغطية الاجتماعية او التقاعد ، لذلك سنحاول تسليط الضوء على مفهوم المقاولة الذاتية عن طريق اظهار التمييز بينها و بين المؤسسات المصغرة و المؤسسات الناشئة و اثارها على المقاول الذاتي طبقا للقانون الأساسي من حيث الحقوق و الواجبات و طبقا لأحكام القانون المدني .

"عن شروط وإجراءات الاستفادة من نظام المقاول الذاتي في القانون الجزائري"

د.عميري فريدة

أستاذة محاضرة "أ"

جامعة مولود معمري تيزي وزو

farida.amiri@ummto.dz

الملخص:

صفة المقاول الذاتي في الجزائر هي نظام قانوني يهدف إلى تشجيع العمل الحر وتنظيم الأنشطة الفردية الصغيرة وقد أقر بموجب القانون رقم 22-23 الصادر في ديسمبر 2022 تمنح هذه الصفة لكل شخص طبيعي جزائري أو مقيم قانونيا في الجزائر، بلغ السن القانونية للعمل، ويرغب في ممارسة نشاط فردي مربح ضمن قائمة الأنشطة المعتمدة من طرف الدولة، شريطة ألا يتجاوز رقم أعماله السنوي خمسة ملايين دينار وألا يجمع بين هذه الصفة ونشاط تجاري أو وظيفة مأجورة يتم التسجيل إلكترونيا عبر المنصة الرسمية للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي من خلال ملء استمارة تتضمن البيانات الشخصية وطبيعة النشاط، ثم دراسة الملف ومنح بطاقة المقاول الذاتي بعد الموافقة ليسجل بعدها في السجل الوطني للمقتول الذاتي، يستفيد الحاصل على هذه الصفة من امتيازات متعددة، أهمها نظام ضريبي مبسط ومنخفض وتغطية اجتماعية وتأمين صحي، إضافة إلى إمكانية ممارسة النشاط دون الحاجة إلى السجل التجاري وفتح حساب بنكي مهني، في المقابل يلتزم المقاول الذاتي بالتصريح بدخله ودفع الضريبة الجزافية مع احترام القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مما يجعل هذا النظام خطوة مهمة نحو دمج الاقتصاد غير الرسمي وتشجيع روح المبادرة الفردية في الجزائر.

" المدلول القانوني للمقاول الذاتي (في التشريعات المقارنة الفرنسي والمغربي)"

د. دراني ليندة
أستاذة محاضرة "أ"
جامعة مولود معمري تيزي وزو
البريد الالكتروني:lyndadarani@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر نظام المقاول الذاتي نظام حديث النشأة في الجزائر، هذا النظام جاء ليحفز فئة معينة من الأشخاص الذاتيين، والذين يرغبون في ممارسة الأنشطة المدرة للربح بصفة فردية، بأن وضع في متناولها جملة من الامتيازات المختلفة الطبيعة، وعمد لذلك إلى تبسيط الإجراءات الإدارية التي تسمح بولوجها عالم المقاولاتية، كما جاء أيضا ليسد الفراغ القانوني في مادة العمل الحر.

وباعتبار أن المقاولة أصبحت تشكل محرك أساسي للتطور في معظم البلدان ونمطا لحياة الأفراد لأجل تحقيق ذواتهم وتحقيق مستوى معيشي أفضل فإن الجزائر اعتمدت آلية جديدة بغرض تزويد منظومة التشغيل بأدوات إضافية وهي نظام المقاول الذاتي كنمط غير تقليدي للتشغيل يسمح للشخص مزاولة نشاط مربحا في إطار رسمي.

يحكم نظام المقاول الذاتي نصوص قانونية ذات خصوصية، فلا هو يرتبط بنظام المقاولة المدنية المنصوص عليه ضمن أحكام القانون المدني، ولا بنظام المقاولة التجارية المنصوص عليه ضمن أحكام القانون التجاري، بل هو نظام قائم بذاته يستمد أساسه القانوني من القانون

رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 ، يتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي والذي عمد إلى تحديد طبيعة الفئة التي يمكنها العمل في ظل نظام المقاول الذاتي، والأنشطة المسموح لها بممارستها، كما ان النظام القانوني الذي يحكمه يتميز عن بعض الأنظمة المشابهة له.
وعليه نطرح الإشكالية: **ما هو المدلول القانوني للمقاول الذاتي في التشريع الجزائري وفي النظم المقارنة؟**

وللإجابة عن الإشكالية سنقوم بدراسة الموضوع من ناحيتين: سنتطرق في النقطة الأولى إلى المفهوم القانوني للمقاول الذاتي في التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي والمغربي أما في النقطة الثانية سنتناول أهمية نظام المقاول الذاتي.

" التغطية الاجتماعية للمقاول الذاتي"

أ.د فتحي وردية

أستاذ التعليم العالي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

ourdia.fathi@ummto.dz

الملخص:

يصنف المقاول الذاتي ضمن فئة خاصة من الأشخاص المشمولون بالحماية الاجتماعية وتحديدا فئة غير الأجراء تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 24- 49 المؤرخ في 15 جانفي 2024، الأمر الذي يحمل إلى طرح موضوع التغطية لهذه الفئة.

يقتضي الحديث عن التغطية الاجتماعية للمقاول الذاتي الوقوف عند نظام خاص للحماية الاجتماعية وهو نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر وبصفة خاصة ذلك النظام المقرر لغير الأجراء سواء من حيث الأخطار التي يغطيها ثم الأداءات المختلفة التي يوفرها.

إن دراسة هذا النظام وتحديدا الحماية والتغطية التي يوفرها وربطها بالمقاول الذاتي يحمل إلى طرح اشكالية أساسية تتمثل في نطاق التغطية الاجتماعية المقررة للمقاول الذاتي سواء بالنظر لمركزه القانوني أو بالنظر إلى جملة التحفيزات القانونية المقررة له؟

تقتضي الإجابة عن هذه الإشكالية الوقوف عند نقطتين جوهريتين وهما:

- إخضاع المقاول الذاتي لنظام الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

- مظاهر التغطية الاجتماعية المقررة للمقاول الذاتي.

الكلمات الدالة: المقاول الذاتي، غير الأجراء، التغطية، الضمان، الأداءات.

" دوافع ظهور نظام المقاول الذاتي في الجزائر "

أ.د كسال سامية
أستاذ التعليم العالي
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

الملخص:

استحدث المشرع الجزائري نظام المقاول الذاتي لأول مرة بموجب قانون 22 -23 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 2022 الذي يتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وبعدها تم إصدار عدة نصوص تنظيمية وقرارات وزارية ومذكرات من قبل الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، كما تم تعديل قوانين المالية بهدف تجسيد هذا القانون في الواقع وتوضيحه وتشجيع المقاولة الذاتية، ومنح المقاول الذاتي تسهيلات إدارية وتحفيزات جبائية ومزايا مالية وحماية قانونية تجعل نظام المقاول الذاتي أكثر تحفيزا واستقطابا للشاب الجزائري المبدع.

ومن بين الدوافع التي أدت إلى استحداث هذا النظام في الجزائر نذكر ما يلي: سعي وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، منذ نشأتها إلى رقمنة الاقتصاد وتحفيز الإبداع والابتكار وتشجيع الشباب لإنشاء مؤسسات ناشئة ومقاولات ذاتية ومؤسسات مصغرة. كما ظهر نظام المقاول الذاتي لتنظيم النشاطات التي ليس لها إطار قانوني منظم، أي النشاطات غير المقننة، والتي تعمل في الأسواق الموازية أو لتنظيم نشاط يسمح بالحصول على دخل يومي دون الاستفادة من الضمان الاجتماعي، مثل الخدمات المنزلية كالطبخ، خدمات التكوين والتربية، خدمات الترفيه والتسلية، .... كما تم تنظيم النشاطات الاقتصادية التي استحدثت في ظل الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة، والتي لا تخضع إلى أي تنظيم قانوني، من بينها صناعة المحتوى الرقمي ومؤثر الوسائط الاجتماعية، والبرمجة والاستشارات والتكوين عن بعد والتسويق عبر الانترنت، ومبرمجي الحاسوب والتطبيقات...فنظام المقاول الذاتي يشجّع روح المقاولاتية ويقلّل من أزمة البطالة ويمنح المقاول الذاتي امتيازات كثيرة منها إعفائه من القيد في السجل التجاري، وإعفائه من إلزامية توفير محل لممارسة النشاط، مع عدم إمكانية حجز محل الإقامة الشخصية والعائلية للمقاول الذاتي، في حالة استغلالها كمقر لممارسة نشاطاته، بالإضافة إلى الاستفادة من نظام ضريبي تفضيلي وفتح حساب بنكي تجاري، فضلا عن التغطية الاجتماعية والحماية القانونية.

" التزامات وحقوق المقاول الذاتي "

د. سايكي وزنة

أستاذة محاضرة " ب"

جامعة مولود معمري تيزي وزو

saiki.ouzna@ummto.dz

الملخص:

اعتمد المشرع الجزائري بموجب القانون رقم22 -23 المتعلق بالمقاول الذاتي نظاما جديدا ذا أهمية بالغة على جميع الأصعدة باعتباره وسيلة لاستغلال المهارات في أنشطة ربحية في اطار رسمي منظم.

خص المشرع المقاول الذاتي، بعد حصوله على البطاقة التي تمنحه هذه الصفة، بمجموعة من الامتيازات والحقوق منها الاستفادة من نظام ضريبي تفضيلي، الاستفادة من التغطية الصحية والحماية الاجتماعية والإعفاء من القيد في السجل التجاري ضف إلى ذلك فالمقاول الذاتي يستفيد من منع الحجز على محل إقامته الشخصية و العائلية.

بالمقابل يتحمل المقاول الذاتي مجموعة من الالتزامات منها ما هو متعلق بنشاطه كمقاول ذاتي كالتسجيل الالكتروني والحصول على التصريح بالوجود وكذا التصريح برقم أعماله السنوي، ومنها ما هو مفروض عليه طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية، إما بموجب تشريعات حماية المستهلك كالتزام المقاول بإعلام المستهلك وحمايته من الشروط التعسفية كما يلتزم باحترام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبيئة.

" التنظيم القانوني للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي"

د/ بن سالم أحمد عبد الرحمان

أستاذ محاضر" ب"

المركز الجامعي ايليزي

الملخص:

يعد نظام المقاول الذاتي من أبرز الصيغ القانونية والاقتصادية الحديثة التي استجابت لحاجات التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، إذ أضحى يمثل أداة ف عالة لدمج الأفراد، ولاسيما الشباب في ديناميكية التنمية وإتاحة الفرص أمامهم لولوج عالم الأعمال بأقل التكاليف وأكثر المرونة، فقد جاء هذا النظام استجابة للتحديات المرتبطة بارتفاع نسب البطالة، وتنامي الاقتصاد غير المهيكل، وضرورة خلق بيئة قانونية تُحفز روح المبادرة وتشجع على الابتكار.

ويتميز نظام المقاول الذاتي بكونه يوف ر صيغة مبسطة لممارسة النشاط الاقتصادي، سواء في المجال التجاري أو الصناعي أو الخدماتي أو الحرفي، دون الحاجة إلى المرور بالإجراءات المعقدة التي غالبا ما تشكل عائقًا أمام أصحاب المبادرات الفردية، كما أنه يمنح صاحبه صفة قانونية معترف بها، بما يتيح له الاستفادة من الحقوق والامتيازات المرتبطة بالانخراط في المنظومة الاقتصادية الرسمية، مثل الحماية الاجتماعية، وإمكانية التمويل، والانفتاح على السوق الداخلية والخارجية.

" المقاول الذاتي في الجزائر : قراءة في الدوافع و الأهداف"

د. مواسي العلجة
أستاذة محاضرة " أ"
جامعة مولود معمري تيزي وزو
Laldja.mouaci@ummto.dz

ملخص: شهد العالم تحولات اقتصادية عميقة أفرزت أنماطا جديدة من العمل تقوم على المبادرة الفردية، ومع توسع الاقتصاد غير الرسمي، سعت الدول الى ايجاد صيغ قانونية تسمح بإدماجه ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة.
وفي هذ السياق، تبنت الجزائر نظام المقاول الذاتي كإحدى الأليات الحديثة لتقنين العمل الحر و تشجيع روح المبادرة.
وعلى هذ الأساس سيتم البحث في هذه المداخلة عن الدوافع التي جعلت المشرع الجزائري يعتمد هذا النظام وأهميته القانونية، الاقتصادية والاجتماعية.

" مسار صفة المقاول الذاتي في القانون الجزائري مابين الاكتساب والفقدان"

أ.د أوباية مليكة

أستاذ التعليم العالي

جامعة مولود معمري ،تيزي وزو.

malika.oubaya@ummto.dz

الملخص :

في ظل سياسة الدولة الرامية لتشجيع ولوج الأفراد إلى عالم ريادة الأعمال و امتصاص البطالة وإدماج النشاطات الصغيرة غير المهيكلة في الاقتصاد الرسمي ، تبنى المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 22-23 نظام المقاول الذاتي لتأطير ممارسة الأفراد لهذه الأنشطة ومنحهم صفة قانونية تبعدهم عن الدائرة غير الرسمية للنشاط الاقتصادي وتؤهلهم لاستفادة من الحماية القانونية و العديد من الامتيازات الجبائية و الاجتماعية في ظل

اكتسابهم صفة المقاول الذاتي وفق إطار قانوني و تنظيمي مبسط حدد مسار هذه الصفة عبر محطتين أساسيتين هما مرحلة اكتساب الصفة ومرحلة فقدانها .

من هذا المنطلق جاءت إشكالية هذه المداخلة للبحث **في مدى تمكن المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 22-23 و نصوصه التطبيقية من تحقيق التوازن بين تبسيط شروط اكتساب صفة المقاول الذاتي لضمان اندماج فعال لفئة تعودوا مزاولة النشاط بشكل غير رسمي وبين فرض عليهم ضوابط قانونية يؤدي عدم احترامها إلى فقدان هذه الصفة ؟**

سيتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال محوريين كما يلي:

المحور الأول: تبسيط شروط وإجراءات اكتساب صفة المقاول الذاتي

إن اكتساب صفة المقاول الذاتي لا يكون أليا بمجرد مزاولة الفرد إحدى النشاطات المحددة في هذا النظام ،وإنما مرهون باستيفاء مجموعة من الشروط و الإجراءات اقل ما يمكن وصفها به هو البساطة و المرونة ،فاكتساب الصفة مفتوح لكل شخص طبيعي بلغ السن القانونية للعمل سواء كان جزائري الجنسية أو أجنبي مقيم إقامة قانونية ويريد مزاولة إحدى النشاطات المدرجة ضمن قائمة النشاطات التي حددها المرسوم التنفيذي رقم 23 -197 قابلة للتصنيف كمقاول ذاتي ،ولا يزاول نشاط يعارض مع ذلك .وفقا لإجراءات بسيطة تنحصر في تسجيل رقمي عبر المنصة الرقمية للمقاول الذاتي وإتباع المراحل المقررة لذلك و تنتهي بالحصول على بطاقة المقاول الذاتي التي تمنح الصفة رسميا.

المحور الثاني: التشديد في ضوابط فقدان صفة المقاول الذاتي

حتى لا يتحول نظام المقاول الذاتي إلى أداة لاكتساب حقوق دون وجه حق و المساس بالثقة و الاستقرار الاقتصادي، أقر المشرع بحالات يؤدي تحققها إلى فقدان هذه الصفة و فقدان معها كل المزايا التي صاحبتها، هذا الفقدان قد يكون طوعيا وفقا لإرادة المقاول الذاتي و قد يكون تلقائيا نتيجة إخلاله بإحدى الالتزامات أو الضوابط القانونية المرتبطة بهذه الصفة، كجمعه بينها و مزاولة مهنة حرة أخرى.

مابين الموازنة بين البساطة والصرامة رجح المشرع الكفة للبساطة فسمح في حالات معين باسترجاع صفة المقاول الذاتي بعد فقدانها بعد زوال سبب الشطب والقيام بتسجيل جديد.

" المقاول الذاتي بين التشريع والتنفيذ: دراسة على ضوء قانون رقم 22-23 "

د. عباشي كريمة

أستاذة محاضرة ب

جامعة مولود معمري تيزي وزو.

karima.abachi@ummto.dz

الملخص:
يعد نظام المقاول الذاتي من أهم الآليات التي استحدثها المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 22-23 والذي نظم من خلاله العمل الحر.
يهدف هذا القانون إلى تمكين الأشخاص الطبيعيين من ممارسة إحدى النشاطات المدرة للربح بصفة إنفرادية وفق شروط محددة وإجراءات إدارية بسيطة مع إمتيازات جبائية.
تهدف هذه المداخلة إلى تحليل الإطار القانوني للمقاول الذاتي والوقوف على كيفية تنفيذ وتطبيق هذا القانون على أرض الواقع.
سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية:
- تحديد الإطار القانوني للمقاول الذاتي (**المحور الأول**).
-أليات تطبيق نظام المقاول الذاتي (**المحور الثاني**).

" مجال تطبيق نظام المقاول الذاتي في التشريع الجزائري "

د. شتوان حياة

أستاذة محاضرة "أ"

جامعة آكلي محند أولحاج -البويرة-

ملخص:

بصدور القانون رقم 22-23 المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي يكون المشرع الجزائري قد اعتمد نظاما جديدا ذو أهمية بالغة كونه يتيح المجال للتوظيف الذاتي لاستغلال المهارات المهنية في أنشطة مربحة في إطار رسمي منظم بعدما كانت تفتقر لإطار قانوني تحديدا تلك الأنشطة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلوماتية والخدمات الرقمية.

ومنه تظهر أهمية المقاول الذاتي على عدة أصعدة، فمن الناحية القانونية يستفيد هذا الأخير من عدة مزايا (الإعفاء من القيد في السجل التجاري و ما يترتب على ذلك، نظام ضريبي تفضيلي...)، أما من الناحية الاقتصادية فإن المقاولة الذاتية تسمح باستثمار الأموال الفردية المدخرة،أيضا مواكبة الاقتصاد الجديد المبني على اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، خلق حركية اقتصادية جديدة...، وأخيرا من الجانب الاجتماعي يعدّ دفعا لديناميكية التشغيل الذاتي وبالتالي امتصاص البطالة.

وعليه نطرح الإشكالية التالية :**من هي الفئة المستهدفة من تطبيق هذا القانون وشروط الاستفادة منه؟** والإجابة عنها تكون من خلال توضيح مفهوم المقاول الذاتي وتمييزه عن مفاهيم مقاربة له، ثم تحديد نطاق تطبيقه بتوضيح المعايير التي اعتمدها المشرع الجزائري في ذلك وهي ثلاث من حيث الأشخاص، ومن حيث الأنشطة، وأخيرا رقم الأعمال.

" أحكام اكتساب صفة المقاول الذاتي في الجزائر"

د. دحماني فريدة

أستاذة محاضرة"أ"

جامعة مولود معمري كلية الحقوق تيزي وزو

faridadahmani217@gmail.com

.

الملخص:

المقاول الذاتي شخص طبيعي يؤدي عمل أو نشاط محدد ضمن قائمة النشاطات المؤهلة،

للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي وللاكتساب صفة المقاول الذاتي يخضع الشخص

الطبيعي لعدة معايير محددة يجب توافرها في طالب الاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي

حددها المشرع الجزائري في القانون الأساسي للمقاول الذاتي 22-23 وفي النصوص التنظيمية له،

وكذلك يخضع طالب الاستفادة المستوفي للشروط الأساسية وتأكيد حصوله حصوله على صفة

المقاول الذاتي إلى جملة من لإجراءات الإدارية التي من خلالها يستفيد المقاول من الصفة الفعلية

.وكذا الاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي

سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على معايير اكتساب صفة المقاول الذاتي (المحور الأول)

وإجراءات الحصول على هذه صفة (المحور الثاني) من خلال الإجابة على الإشكالية التالية

فيما تتمثل أحكام اكتساب صفة المقاول الذاتي في الجزائر ؟

الكلمات الافتتاحية: المقاول الذاتي، معايير ، إجراءات، شخص طبيعي

" المقاول الذاتي بين الطموح والواقع: قراءة في التحديات الميدانية "

د. أيت شعلال إلياس

أستاذ محاضر "ب "

جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملخص:

يعتبر نظام المقاول الذاتي فرصة مهمة لعدد كبير من الشباب لممارسة نشاط اقتصادي مستقل بأقل التكاليف واجراءات مبسطة. مما جعله اطارا جذابا لتحقيق الطموح في خلق مشاريع صغيرة وتوليد دخل ذاتي، غير أن التجربة على أرض الواقع تكشف عن فجوة بين الوعود النظرية والتحديات التي يواجهها المقاولون في الميدان.

فعلى مستوي الطموح يمنح النظام سهولة التسجيل وامتيازات ضريبية وامكانية الولوج النسبي للتمويل

والدعم، الي جانب مرونة العمل المستقل بعيدا عن تعقيدات المقاولة الكلاسيكية وهذه الجوانب جعلت العديد من الشباب يرون فيه مدخلا لبناء مشروع خاص.

اما علي مستوي الواقع الميداني فتظهر عدة عراقيل تحد من قدرة النظام علي تحقيق أهدافه، من ابرزها محدودية الولوج الي التمويل الحقيقي، ضعف المواكبة والتكوين ،صعوبة ايجاد اسواق دائمة لتسويق الخدمات او المنتجات ،اضافة الي مشاكل التأمين الاجتماعي والتغطية الصحية .كما يعاني العديد من المقاولين من منافسة غير متكافئة مع الشركات الكبري ومن عدم فهم كافي للالتزامات الجبائية والتجارية.

يبقي نجاح المقاول الذاتي مرهونا بمدي قدرة السياسات العمومية علي ازالة العراقيل وبمدي استعداد المقاول نفسه لاكتساب مهارات ادارة مشروعه بكفاءة.

"دور المقاول الذاتي في تعزيز سوق العمل في ظل مقتضيات الاقتصاد الرقمي في الجزائر"

أ.د. صبايحي ربيعة
أستاذ التعليم العالي
جامعة مولود معمري - تيزي وزو
rabea.sbaihii@ummto.dz

الملخص:
مع التوجه نحو اقتصاد السوق عملت الدولة الجزائرية على تبني عدة استراتيجيات لتنويع الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص ليعمل جنباً الى جنب مع القطاع العام لتحسين مناخ الاستثمار وترقيته كما اتخذت ترتيبات أخرى ومتعددة في إطار تصحيح الاختلالات الناجمة عن التسيير الإداري للاقتصاد، ولكن بداية هذه الإصلاحات لم تكن نتائجها إيجابية، مما انعكس سلباً على الجانب الاجتماعي وارتفع معدل البطالة بشكل رهيب.
تماشيا مع هذه الأوضاع، انشغلت الدولة الجزائرية بملف الشباب باعتبارهم الطاقة البشرية للمستقبل مهتمة بإيجاد استثمار يناسب امكانياتهم المادية والفنية، صدر القانون الذي يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة سنة2001 ثم 2017 وهي مشاريع لا تتطلب أموال ضخمة وتعقد بإجراءات مبسطة مرفقة بالدعم وتسهيلات معتبرة ، وبعدها اتجه المشرع مع مطلع 2020 إلى دعم الأفكار الابتكارية بإصداره المرسوم التنفيذي رقم 20-254 يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ، مشروع مبتكر وحاضنة أعمال، ولتكملة مسار الإصلاح صدر القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وبهذا يكون المشرع قد حدد توجهه لدعم روح المقاولاتية والتوظيف الذاتي للشباب لإدماجهم في الاقتصاد الرسمي.
تضمنت ورقتنا البحثية مقاربة قانونية: كيف يساهم نظام المقاول الذاتي بأحكامه الواردة في القانون 22-23 في تنمية وترقية الاقتصاد الرقمي الذي تراهن عليه الدولة الجزائرية عبر استراتيجياتها المختلفة منذ تمتد أفاقها الى 2030، من جهة ومن أخرى كيف يساهم نظام الاقتصاد الرقمي في دعم المقاول الذاتي ؟ تحليل هذه المقاربة يكون من خلال محورين:
المحور الأول: مساهمة المقاول الذاتي في دعم وترقية الاقتصاد الرقمي
1/ خلق فرص عمل ذاتية للشباب
2/ تعزيز التنويع الاقتصادي
المحور الثاني : دور منظومة الاقتصاد الرقمي في دعم مركز المقاول الذاتي
1/ توفير المنصات الرقمية لإدارة نشاط المقاول الذاتي
2/ إعطاء نشاط المقاول الذاتي بعدا دوليا

3/ تطوير قدرات المقاولين.
المحور الثالث: الإشكالات العملية التي تعترض مسار المقاول الذاتي في أداء أدواره
1/ الإشكالات القانونية
2/ الإشكالات العملية.

"النّظام الجبائي التفضيلي المخصّص للمقاول الذاتي"

د.القبي حفيظة
أستاذة محاضرة "أ"
جامعة مولود معمري- تيزي وزو

الملخص:

استحدث المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 22-23 إطارا قانونيا للمقاول الذاتي، ويندرج هذا التوجّه في سياق الجهود المبذولة من طرف الدولة لمواجهة التحديات المرتبطة بالقضاء على البطالة والاقتصاد غير الرسمي، عبر تشجيع المبادرات الفردية ومنحها طابعا قانونيا منظما، مما يعزز سوق العمل ويدفع نحو تنمية مستدامة شاملة تتماشى والتحولات الاقتصادية الراهنة.

يهدف القانون الأساسي للمقاول الذاتي إلى دمج فئات واسعة من الشباب وأصحاب الأفكار الإبتكارية في الدورة الاقتصادية الرسمية، حيث يسمح للأفراد ممارسة نشاط اقتصادي لحسابهم الخاص بطريقة مبسطة دون الحاجة إلى تأسيس شركة، فضلا عن اخضاع نشاطهم لنظام جبائي تفضيلي يهدف تخفيف العبء المالي على المقاول الذاتي وتوفير بيئة عمل مشجعة لممارسة نشاطه في إطار قانوني ومحفّز.

بناء على ذلك فإن إشكالية المداخلة تتمحور حول: **فيما تتمثل الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للمقاول الذاتي على ضوء القانون رقم 22-23 لتشجيعه على ممارسة نشاط اقتصادي في إطار قانوني؟**

“ les avantages accordés aux auto-entrepreneurs”

AZOUAOU Meriem Karima

Fonctionnaire aux Impôts de la Wilaya de Tizi –Ouzou

Sous-Direction des Opérations Fiscales

Cheffe de Bureau de L'Animation et de l'Assistance

Résumé :

Dans le cadre du développement économique, le législateur Algérien a promulgué une nouvelle loi qui vise à encourager l'activité des auto-entrepreneurs, cette loi hybride puisqu'elle formalise le travail indépendant en absorbant le chômage, au même temps propulse la connaissance de milliers de jeunes, en concrétisant leurs idées. Aussi, l'auto-entreprenariat ouvre de nouvelles perspectives et offre un cadre légal simple et attractif. Cette loi, n'est autre que la **loi N° 22-23 du 18 décembre 2022** portant statut de l'auto-entrepreneur, ainsi que ses décrets d'application.

Ce statut permet de bénéficier de divers avantages fiscaux et autres, permettant l'extension de cette activité et son croissement exponentiel. D'abords, par la simplification des démarches administratives, puis, de par son coût moins onéreux. Ces privilèges accordent aux individus plusieurs options que nous citerons brièvement comme la délivrance de la carte d'auto-entrepreneur, par l'Agence Nationale de l'Auto-entrepreneur une carte qualifiée de sésame puisqu'elle dispense, notamment :

- des rouages bureaucratiques tels que produire des dossiers volumineux aux différentes administrations, alors que l'offre de s'inscrire en ligne avec zéro paperasse est disponible ;
- d'exemption de l'obligation d'inscription au registre de commerce ;
- d'une comptabilité compliquée et difficile à gérer ;

En plus, d'autres mesures attractives et rassurantes telles que :

- Bénéficier d'un régime fiscal préférentiel avec un taux forfaitaire réduit ;
- Etre soumis à un minimum d'imposition fixé à dix mille dinars ;

L'analyse de cette loi démontre que le législateur Algérien a cadré juridiquement cette activité
Economique vers une économie formelle avec une stature légale et souple.

"الانتقال من صفة المقاول الذاتي إلى صفة التاجر: الإجراءات والآثار"

أ.د حمليل نوارة.

أستاذ التعليم العالي.

جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

nouara.hamlil@ummto.dz

الملخص:

استحدث نظام المقاول الذاتي في القانون الجزائري بموجب القانون رقم 22-23، الذي سمح بممارسة بعض النشاطات على سبيل العمل الحر. يمنح هذا النظام للمقاول الذاتي جملة من الامتيازات نذكر منها عدم حاجته إلى مقر اجتماعي لنشاطه، يمسك محاسبة مبسطة، واعباء مخففة، كما يتمتع بنظام جبائي خاص.

تطرقنا من خلال هذه المداخلة إلى حالة وإجراءات تحول المقاول الذاتي إلى تاجر،إذ أن هذه صفة المقاول الذاتي ليست مؤبدة إنما قد يفقدها ويتحول الى صفة التاجر، وذلك في إحدى الحالات التي نصت عليها المادة 14 من القانون رقم 22-23 وهي في حالة تجاوز رقم أعماله السنوي بخمسة ملايين دينار جزائري خلال ثلاث سنوات متتالية.

يتم التحقق من تجاوز المقاول الذاتي لرقم الاعمال المسموح به بناءً على شهادة رقم الاعمال السنوية التي يستخرجها من مديرية الضرائب، ثم يودعها في منصة المقاول الذاتي. إذا تعدى المقاول الذاتي الحد الأقصى المصرح به لمدة ثلاث سنوات متتالية تقوم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي بإخطار المعني بالأمر قبل شطبه من سجل المقاول الذاتي، وبضرورة تحويله الى صفة التاجر تحت طائلة شطب رقم تعريفه الجبائي وغلق حسابه التجاري.

يترتب على تحول المقاول الذاتي إلى صفة التاجر جملة من الآثار القانونية نذكر منها انه يلتزم بجميع التزامات التاجر، من بينها القيد في السجل التجاري، مسك الدفاتر التجارية، المحاسبة والجباية الخاصة بالتجار.

توصلنا في الختام للقول أن نظام المقاول الذاتي نظام تحفيزي بالنسبة للأنشطة العمل الحر، يسمح لصاحبها بممارستها في اطار القانون مع الاستفادة من جملة من الامتيازات، ويسمح للدولة بالقضاء على الاقتصاد الموازي وضخ العائدات الجبائية في الخزينة العمومية.

" النظام القانوني للمستورد المصغر على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 25-170"

أ.د. اقلولي أولد رابح صافية

أستاذ التعليم العالي
جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
safia.iglouli@ummto.dz

الملخص:

في إطار توجه الدولة نحو دعم المبادرات الفردية وتشجيع الشباب على دخول عالم الأعمال، وفي ظل السعي لتنظيم بيئة العمل القانونية، برزت ضرورة تطوير قطاع الاستيراد

المصغر في الجزائر .وانسجاماً مع سياسة تطبيق نظام المقاول الذاتي والجهود الرامية إلى الحد من التجارة غير الرسمية، صدر المرسوم التنفيذي رقم 25-170 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط الاستيراد المصغر من طرف المقاول الذاتي.
لقد جاء هذا المرسوم تحديداً لتسوية وضعية فئة صغار المستوردين غير المرخص لهم، أو الذين يمارسون التجارة غير الرسمية، المعروفة بـ تجارة "الكابة"، وذلك بفتح المجال أَمَامَهُم لممارسة نشاطهم بصفة قانونية. تهدف هذه الخطوة إلى دعم الاقتصاد الوطني ومكافحة السوق السوداء، مع الإقرار في الوقت ذاته بأهمية هذه التجارة في توفير سلع متنوعة وخلق وظائف.
فالمرسوم التنفيذي رقم 25 – 170 الهادف لتنظيم نشاط الاستيراد المصغر ومنح شرعية للمقاول الذاتي في هذا القطاع، جاء ليؤكد هذا التوجه الجديد للاقتصاد الوطني، وهنا تبرز الإشكالية الرئيسية ما هي الضوابط القانونية التي أقرها المرسوم التنفيذي رقم 25-170 لتنظيم وضع ونشاط المستورد المصغر، وإلى أي مدى يمثل هذا المرسوم إطاراً قانونياً خاصاً ومميزاً يحدد بدقة التزامات وحقوق هذه الفئة؟ للإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا هذه الورقة البحثية إلى محورين:
المحور الأول: يُخصص لتبيان الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المستورد المصغر.
والمحور الثاني: سيتناول القيود والالتزامات الصارمة المفروضة عليه لضمان شفافية وسلامة النشاط.

" عن مدى انسجام المرسوم التنفيذي رقم 25-170 مع أحكام القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي: تكامل أم تناقض"

اقلولي فيصل
طالب في الدكتوراه
جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
figlouli@gmail.com

الملخص:

شهد النظام القانوني الجزائري تطوراً ملحوظاً في مجال تنظيم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة حيث سعى المشرع من خلال القانون رقم 22-23 إلى إرساء إطار قانوني واضح يهدف إلى تشجيع المبادرة الفردية وتقنين النشاطات الاقتصادية المصغرة وذلك في إطار

السياسة العامة للدولة الرامية إلى محاربة الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز الاندماج المهني. غير أن صدور المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 يونيو 2025 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط الاستيراد المصغر من طرف المقاول الذاتي قد أثار إشكالات قانونية عميقة تتعلق بمدى انسجام النصوص التنظيمية مع النص التشريعي الأصلي.

"Le nouveau statut d'auto- entrepreneur : un défi pour une économie diversifiée"

Ayata Naila

Maitre de conférence A

Faculté de Droit Université Alger1

RESUME :

La législation algérienne en matière économique a connu un mouvement de réforme et de modernisation dans le but de diversifier l'économie nationale recherchant des revenus hors hydrocarbures, ce nouveau visage de l'économie nationale imprégné par le développement technologique a donné naissance à de nouveaux statuts juridiques qui sont venus au secours de pratiques non règlementées qui se sont répandus après la Pandémie mondiale « Covid 19 » et le travail à distance qui a été imposé pour parer à la crise sanitaire et qui a motivé les jeunes talents à innover loin d'un cadre juridique structuré pour réaliser des bénéfices circulant hors du circuit légal.

En effet le statut d'auto-entrepreneur par le biais de la loi 22/23 du 18/12/2022 portant statut de l'auto-entrepreneur est venu encadrer ces nouveaux acteurs de l'économie , ces nouvelles professions émergentes comme les « Freelancers », en leur apportant protection et en leur assurant couverture sociale et juridique loin du statut de commerçant et loin de tout risque pénal .

"La spécificité du régime de l'auto-entrepreneur en droit algérien"

Dr. YACOUB Zina

Maître de Conférences A

Université de Bejaia, FDSP

Resumé

La loi n° 22-23 relative au statut de l'auto-entrepreneur a été promulgué dans le contexte général de la promotion de l'entrepreneuriat pour la création des richesses et de l'emploi. Ayant suivi la propension des réformes visant à encourager la création des entreprises, cette loi tend à promouvoir l'initiative individuelle en donnant aux petits projets les moyens légaux d'accéder au marché économique avec des moyens réduits.

L'on serait tenté de croire que la loi n° 22-23 est venue combler un vide juridique en matière de travail indépendant, sachant que le travailleur indépendant se définit, au même titre que l'auto-entrepreneur, comme toute personne physique qui exerce un travail pour son propre compte et à titre individuel. Il n'est pas certain cependant qu'il s'agisse véritablement d'un statut inédit en soi. La lecture de la loi n° 22-23 nous porte plutôt vers l'organisation juridique d'un entrepreneuriat individuel assorti de conditions spécifiques et de facilités inédites, et c'est là toute la spécificité de ce statut.

La question est de savoir si ce régime spécifique d'entrepreneuriat permet de couvrir les besoins d'encadrement de toutes les formes de travail indépendants qui exercent dans l'économie informelle, faute de statut juridique approprié. Le profil du travailleur agricole journalier et celui du travailleur des plateformes numériques retiennent particulièrement l'attention en raison de l'ambiguïté qui entoure le régime juridique applicables sur ces catégories.

En réalité, la loi de l'auto-entrepreneur, suivie des textes d'application y afférents, ne permet pas l'accès de tous les travailleurs indépendants qui œuvrent dans l'économie informelle. Cette carence est non seulement due à la réglementation qui exclut certains domaines d'activité, mais aussi, au caractère commercial prépondérant de la loi qui n'admet aucune forme de dépendance ou d'intermédiation dans l'exercice de l'activité.

Dans la perspective de rendre le statut de l'auto-entrepreneur plus efficace dans la lutte contre l'économie informelle, il est recommandé d'élargir son champ d'application par l'extension de la liste des travailleurs éligibles à ce statut, à défaut de promulguer un autre statut plus inclusif pour le travailleur indépendant.

Le statut d'auto entrepreneur un levier contre le chômage en Algérieoui
IZERKHEF Louiza

Le statut d'auto-entrepreneur en Algérie représente une réponse innovante et prometteuse face au chômage, notamment chez les jeunes diplômés, en offrant une alternative simple, légale et flexible pour créer une activité économique sans lourdes contraintes administratives ni capital important. Institué par la loi n°22-23 de décembre 2022 et soutenu par l'Agence nationale de l'auto-entrepreneur, ce dispositif vise à formaliser le secteur informel, améliorer la protection sociale et encourager l'initiative individuelle. Il permet une fiscalité allégée, une comptabilité simplifiée, l'accès à la sécurité sociale et une meilleure intégration dans l'économie formelle, tout en facilitant l'accès aux marchés et aux opportunités, notamment dans le numérique qui attire une grande part des inscrits.

Toutefois, malgré son rapide développement et ses résultats encourageants, ce statut fait face à plusieurs défis : plafonds de chiffre d'affaires, difficultés d'accès au financement, manque de formation, faible participation féminine et inégalités régionales.

Pour devenir un véritable levier durable contre le chômage, il nécessite un renforcement du cadre juridique, un accompagnement structuré, des formations adaptées, une amélioration des infrastructures et une réelle volonté politique. Bien soutenu, il pourrait s'imposer comme un pilier essentiel de la stratégie nationale de l'emploi et du développement économique inclusif.

"دور وسائل الإعلام في نشر الوعي التثقيفي حول المقاول الذاتي"

د. لينة بوزيتونة
أستاذة محاضر ة 'ب"

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

bouzitouna.lina@univ-guelma.dz

الملخص:

تعتبر وسائل الإعلام والاتصال محركا ديناميكيا للمجتمع نظرا لدور هذه المؤسسة في إحداث التماسك الاجتماعي أو زعزعته، بحيث تعمل على نشر كل المستجدات سواء المحلية أو الدولية، رغم ان أدوارها تتمايز ليس فقط وفقا لخصوصيات الوسيلة كتقنية لها جملة من

المزايا وإنما كذلك من حيث المضامين التي تقدمها وتنقلها في خضم ما تعرفه الساحة الإعلامية من تدفق حر للمعلومات الناجم عن تعدد مصادرها.

فبعث رسالة إيجابية في المجتمع عن طريق نشر الوعي التثقيفي للجمهور تؤثر في تشكيل مفاهيم المتلقي، وعليه وفي اطار دعم المقاولاتية وتشجيع فئة الشباب على الولوج لسوق العمل في شكل المقاولة الذاتية بهدف امتصاص البطالة وفتح فرص التوظيف الذاتي فان الإعلام هو المؤسسة الفاعلة لتوضيح ما استحدثه المشرع في هذا الصدد لاسيما القانون رقم 22-23 المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي، فضلا عن عما انبثق عن المرسوم التنفيذي رقم 23-196خصوصا الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي كجهاز يتكفل بالدعم والمرافقة والمتابعة للقواعد والشروط المطبقة على ممارسة نشاط المقاول الذاتي لضمان تغطية اجتماعية لأكبر عدد من الشباب لتشجيعهم على الممارسة المهنية في اطار أنشطة ربحية .

الكلمات المفتاحية: المقاول الذاتي- وسائل الإعلام- التدفق الحر للمعلومات- الوكالة الوطنية- قانون رقم 22-23.

" الحلول القانونية لضمان فاعلية عمل المقاول الذاتي"

د. خالـــد خليـــف

أستاذ محاضر "ب"

جامعة عنابة

khaled_khelif@hotmail.fr

<u>الملخص</u>

يتناول هذه الورقة العلمية نظام المقاول الذاتي في الجزائر كآلية واعدة لتعزيز ريادة الأعمال وتشجيع الشباب على ولوج عالم الأعمال بمرونة أكبر، غير أنه يواجه جملة من التحديات المرتبطة بالتمويل، التكوين، الإجراءات الإدارية، وضعف المرافقة المؤسساتية. ولضمان نجاح هذا النظام، تقترح مجموعة من الحلول، أبرزها: تبسيط الإجراءات الإدارية والرقمية لتسهيل التسجيل والمتابعة، توفير آليات تمويل مرنة ودعم بنكي موجه، تعزيز التكوين والتدريب المستمر في مجالات التسيير والتسويق والابتكار، إنشاء شبكات دعم وحاضنات أعمال لتأطير المقاولين الجدد، إضافة إلى تعزيز ثقافة المقاولة عبر برامج توعية

تربط بين الجامعة وسوق العمل. إن تفعيل هذه المقترحات من شأنه أن يضمن استدامة المقاول الذاتي ويسهم في خلق فرص عمل جديدة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.